

موقف المملكة الأردنية
من انفصال الجمهورية العربية المتحدة
١٩٦١

د. عبد الحميد عبد الجليل شلبي

أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر

جامعة الأزهر

موقف المملكة الأردنية من انفصال الجمهورية العربية المتحدة ١٩٦١

مدخل

لقد كانت الوحدة المصرية / السورية في عام ١٩٥٨م واحدة من مشروعات الوحدة العربية التي شهدتها القرن العشرون ، وقد جاءت هذه الوحدة كنتيجة حتمية للتقارب الذي شهدته السياستان : السورية والمصرية آنذاك ، ومما هو جدير بالذكر ، فإن هذه الوحدة لم تكد تبدأ عامها الأول ، إلا وحيكت ضدها المؤامرات ، وخاصة من بعض القوى التي كان يزعمها التوسع في النفوذ المصري ، وحينما ظهرت التجاوزات في دولة الوحدة ، وجدت تلك القوى من يعمل في الداخل على إجهاضها وتقويضها ، حتى جاءت اللحظة التي أعلن فيها الانفصال المصري / السوري ليلة ٢٨ سبتمبر (أيلول) عام ١٩٦١م .

وقد تكونت عدة تنظيمات سرية في الجيش السوري ، كانت تعمل على إنهاء الوحدة ، عددها البعض بأربعة تنظيمات ، هي : تنظيم حيدر الكزبري ، وتنظيم أكرم ديري ، وتنظيم عبد الله الشيخ عطية ، وأخيرا تنظيم عبد الكريم النحلاوي^(١) .

(١) للتفاصيل عن هذه التنظيمات ، يُنظر : صلاح نصر ، مذكرات صلاح نصر ، ج٢ «الانطلاق» ، (دار الخيال ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٩م) ، ص ص ١٩١ - ١٩٣ ، ٢٤٥ - ٢٤٦ .

وقد استطاعت جماعة من الضباط القيام بحركة انقلابية ليلة ٢٨ سبتمبر (أيلول) عام ١٩٦١م على رأسهم عبد الكريم النحلاوي ، وحيدر الكزبري ، وعدد من الضباط السوريين^(*) ، وقد دارت بينهم وبين المشير عبد الحكيم عامر عدة اتصالات ومفاوضات للوقوف على مطالب من قاموا بهذه الحركة^(١) ، كما صدر عن الانفصاليين عدة بيانات أو بلاغات وصل عددها إلى خمسة عشر بيانا ، كان أهمها البيان التاسع والذي بدا منه وكان الأمر قد انتهى ، وأن الأمور قد عادت إلى طبيعتها، بعد أن اتفق قادة الانقلاب مع عبد الحكيم عامر على إزالة أسباب الانفصال ، ولكن ما لبث أن نُقض هذا البيان بعد أقل من أربع ساعات ، وذلك بعد إذاعة البيان العاشر الذي اعتبر البيان التاسع لاغيا ، وأن القيادة الثورية تعلن للشعب العربي «أنها وضعت يدها على كافة الأمور ، وتعاهد الله على صيانة الأمة والمحافظة على كرامتها»^(٢) .

وقبل أن يحل مساء يوم ٢٨ سبتمبر (أيلول) عام ١٩٦١م أُعلن رسميا عن خروج سوريا من الجمهورية العربية المتحدة ، وغادر المشير عبد الحكيم عامر دمشق ، وتم اعتقال عبد الحميد السراج نائب الرئيس ، وتشكيل قيادة من الانفصاليين أطلقوا عليها

(*) للتفاصيل عن أسماء الضباط الذين اشتركوا في الحركة الانفصالية ، وكذلك القيادة العليا التي صدرت عنها بيانات الانفصال ، يُنظر : اللواء أحمد غمّص ، سوريا من الوحدة إلى التصحيح «شهادات ونظرات ١٩٥٨ - ١٩٧٠» ، (منشورات دار التوحيدى ، حمص ، سوريا ، ط ١ ، ١٩٩٩م) ، ص ص ٦٢ - ٦٦ ، أسعد الكوراني ، ذكريات وخواطر مما رأيت وسمعت وفعلت ، (رياض الرئيس للكتب والنشر ، بيروت ، ط ١ ، فبراير ٢٠٠٠م) ، ص ٣٤٠ ، راشد كيلاني ، مذكرات راشد كيلاني عسكريا ودبلوماسية ، (منشورات دار مجلة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٠م) ، ص ص ١٧٧ - ١٧٨ .

(١) للتفاصيل عن أحداث هذه الحركة ، يُنظر : أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، ج-٣ ، «عبد الناصر والعرب» ، (مكتبة مدبولي ، ط ٢ ، د.ت.) ، ص ص ٨٦ - ٩١ ، صلاح نصر ؛ مرجع سابق ، ص ص ٢٠١ - ٢٠٣ .

(٢) يُنظر تفاصيل هذه البيانات ، وبيان اللواء عبد الكريم زهر الدين قائد الجيش السوري ، في : تبرير الانفصال ، في : د. يوسف خورى (إعداد) ، مشاريع الوحدة العربية ١٩١٣ - ١٩٨٧م «وثائق» ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص ١ ، يوليو ١٩٨٨م) ، ص ص ٣٧١ - ٣٧٧ .

اسم « القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة »^(١) ، وفور نجاح الحركة الانفصالية أيدها عدد كبير من كبار ساسة سوريا ، وعلى رأسهم الرئيس شكري القوتلي ، وصبري العسلي ، وأكرم الحوراني ، وخالد العظم وغيرهم^(٢) .

ومهما يكن من أمر ، فإن الانفصال كانت له أسبابه التي يتحمل جزءاً منها الجانب المصري ، كما يتحمل الجانب السوري جزءاً آخر ، وإن كان للإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها حكومة ج. ع. م. ، فضلاً عن شعور الضباط السوريين بأنهم يعاملون بصورة أدنى من زملائهم المصريين ، وقد أدت إلى حدوث شعور عام وتذمر داخل الجيش والطبقة البرجوازية السورية بضرورة إنهاء هذا الوضع الذي انتقص من نفوذهم ومصالحهم^(٣) .

وفيما يخص موقف الرئيس جمال عبد الناصر من هذه الحركة ، فقد اتجهت النية في البداية إلى ضرورة التصدي لهذه الحركة ، التي تمس الهدف الوحدوي القومي في سياساته ، وبالفعل أمر بتحريك بعض القوات لوأد هذه الحركة ، وحينما تأكد أن الأمر سوف يصل إلى حد سفك الدماء أمر بإلغاء العملية ، وقد وصلت الأوامر إلى الفرقة التي نزلت مطار اللاذقية بالفعل بعدم الاشتباك مع القوات السورية ، وتسليم نفسها لقائد البحرية في ميناء اللاذقية^(٤) ، وما لبث أن اعترف عبد الناصر بالجمهورية السورية في ٥ أكتوبر (تشرين أول) ، حيث أوضح أنه ليس مهماً أن تبقى سوريا

(١) بيير بوداغونفا ، الصراع في سوريا لتدعيم الاستقلال الوطني ١٩٤٥ - ١٩٦٦ م ، ترجمة د. ماجد علاء الدين ، د. أنيس المتني ، (دار المعرفة ، دمشق ، سوريا ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م) ، ص ١٦٦ .

(٢) راشد كيلاني ، مرجع سابق ، ص ١٨١ .

(٣) يُنظر أسباب الانفصال ، في : عبد الحميد محمد المواق ، مصر في جامعة الدول العربية « دراسة في دور الدولة الأكبر في التنظيمات الإقليمية ١٩٤٥ - ١٩٧٠ م » (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣ م) ، ص ص ٢٠٠ - ٢٠١ ، محمد حسنين هيكل ، سنوات الغليان « حرب الثلاثين سنة » ، ج ١ ، (مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٨) ، ص ص ٥٥٥ - ٥٥٧ .

(٤) أحمد حمروش ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .

جزءاً من ج. ع. م. ، بقدر ما هو مهم أن تبقى سوريا عربية ، وأن يبقى الشعب العربي هو الحاكم في سوريا^(١) .

وعقب نجاح الانفصال تألفت حكومة انفصالية مؤقتة برئاسة مأمون الكزبري ، وقد أعلنت هذه الحكومة برنامجها السياسي على الصعيدين : الداخلي والخارجي^(٢) ، كما أصدر رئيس الحكومة أربعة مراسيم ، منها النص على تسمية سوريا بـ «الجمهورية العربية السورية» ، ورفع العلم السوري على جميع الدوائر والمؤسسات الرسمية^(٣) ، ولم تدم هذه الحكومة طويلاً ، حيث تألفت وزارة جديدة برئاسة عزت النص ، وقد أجرت هذه الحكومة انتخابات تم بمقتضاها انتخاب ناظم القدسي رئيساً للجمهورية السورية ، وأسندت رئاسة الحكومة إلى معروف الدواليبي^(٤) .

هذا عرض موجز للغاية عن الانفصال وأسبابه ، أما عن الموقف الأردني منه ، فجدير بالذكر أن العلاقات المصرية / الأردنية هي التي وجهت الموقف الأردني ، وقبيل التطرق إلى الموقف الأردني من الانفصال ، يجب الإشارة إلى العلاقات المصرية / الأردنية قبيل وأثناء الوحدة المصرية / السورية .

العلاقات المصرية / الأردنية قبيل وأثناء الوحدة المصرية / السورية

لم تكن العلاقات المصرية / الأردنية جيدة في تلك الفترة ؛ حيث شهدت الفترة التي سبقت الوحدة تدهوراً في العلاقات ، وقد أوضح ذلك سمير الرفاعي وزير خارجية الأردن في لقاء جمعه والسفير البريطاني في عمان ، حيث سأله الأخير عن كيفية تحسين

(١) د. عبد الحميد عبد الجليل شلبي ، العلاقات السياسية بين مصر والعراق ١٩٥١ - ١٩٦٣ م ، (الهيئة

المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، العدد رقم ١٩٠ ، ٢٠٠٠ م) ، ص ٣٨٧ .

(٢) يُنظر تشكيل الحكومية وبرنامجها السياسي ، في : أحد غمّيض ، مرجع سابق ، ص ص ٦٨ - ٦٩ ،

أكرم حوراني ، مذكرات أكرم حوراني ، (مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م) ، ص ص

٢٩٢٢ - ٢٩٢٣ ، بيير بوداغوفا ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٧ - ١٦٨ .

(٣) أكرم حوراني ، مرجع سابق ، ص ٢٨٢١ .

(٤) هيكل ، مرجع سابق ، ص ٥٧٣ .

العلاقات بين مصر والأردن ، فأجابه الرفاعي أن على مصر أن تجيب على هذا السؤال وليست الأردن ، لأن مصر هي المسؤولة عن فساد العلاقة بينهما^(١) .

وعقب قيام الوحدة ازداد التوتر والشك بين الطرفين ، حتى إن السلطات الأردنية وضعت القنصل المصري في عمّان تحت المراقبة ، وقد ذكر سمير الرفاعي للسفير البريطاني ، أن السلطات الأردنية قد تأكد لها بالدليل أن هناك اتصالات بين القنصل المصري وعناصر تحريية داخل الأردن ، وأن الحكومة قررت طرد القنصل في غضون ثمانية وأربعين ساعة ، وأن الأردن لا تحشى من المعاملة بالمثل لقنصلها في مصر ، لأن القنصلية الأردنية في القاهرة كانت مُعرضة لكتابة « تقارير بوليسية » من قبل السلطات هناك^(٢) .

وحيثما أعلنت الوحدة المصرية / السورية كان موقف المملكة الأردنية مترددا منها ، حيث فضّل الملك حسين الانتظار ليرى ماذا ستسفر عنه الأحداث في هذه الوحدة ، على الرغم من أن البعض قد اعتبرها تهديدا مباشرا للمملكة الأردنية التي كانت تشطر دولة الوحدة من الناحية الجغرافية^(٣) ، ولكن سرعان ما انتهى هذا الانتظار ، فبعد أسبوعين من قيام الوحدة رد الأردن بخطوة مضادة بإعلان الاتحاد الهاشمي (العربي) ، الذي جمع بين الأردن والعراق ، والذي اعتبره البعض تحركا هاشميا بالتعاون مع القوى الغربية ضد نفوذ عبد الناصر في دمشق^(٤) .

(١) وثائق الخارجية البريطانية :

- Priestland, Jane (ed): Records of Jordan 1919- 1965, Vol. II, «1958- 1960», (Archive ed. 1996), from Amman to Foreign Office, Confidential, No. 4, Jan 21, 1958, p. 67.

(2) Ibid., British Embassy, Amman to F.O., Secret No. 10322/6/58, Arp 8, 1958, p. 70.

(٣) د. سامي غصاصة ، أسرار الانفصال مصر وسوريا، (مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر ،

ط ١ ، يناير ١٩٨٩ م) ، ص ١٠٣ .

(4) Nevo, Joseph & Ilan, Pappé: Jordan in M.E., «The Making of a Pivotal State 1948- 1988», (Frank Cass, England, 1st ed, 1994), p. 173.

ومالا شك فيه ، أن قيام ذلك الاتحاد كان موعزا به من قبل الغرب ، وذلك لمواجهة الوحدة المصرية / السورية ، وقد أرجع البعض اندفاع الملك حسين إلى القوى الغربية بعيدا عن النفوذ المصرى إلى السياسة المصرية نفسها ، التى اعتبرها الملك حسين تدخلا فى السياسة العربية^(١) ، وقد عمقت الدعاية المصرية ضد الأسرة الهاشمية فى الأردن الخلاف بين الدولتين ، ومنها ما جاء فى مجلة " آخر ساعة " من أن الأسرة الهاشمية لا تنتمى إلى النبى محمد ﷺ ، مما حدا بالعلماء الأردنيين بقيادة قاضى القضاة إلى عقد مؤتمر صحفى للتنديد بمثل هذه الحملات العدائية ، وطالبوا الشعوب الإسلامية بتجاهلها ، كما طالبوا الملوك والأمراء ورؤساء الدول الإسلامية بالتدخل من أجل إنهاء هذه الحملة^(٢) .

وقد وصل التوتر بين الدولتين إلى ذروته عقب قيام الثورة العراقية فى ١٤ يوليو (تموز) عام ١٩٥٨ م ، حيث قُطعت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين فى ٢٠ يوليو (تموز) عام ١٩٥٨ م ، وقد جرت بعدها محاولات فى ديسمبر (كانون أول) عام ١٩٥٨ م من أجل إعادة العلاقات بينهما ، على أساس أن تضمن ج.ع.م . عدم تدخل سفارتها فى عمان فى الشؤون الداخلية الأردنية^(٣) .

وقد واجهت الدولتان صعوبات من أجل إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما ، فعلى الرغم من فتح المجال الجوى والبرى بين سوريا والأردن عام ١٩٥٩ م ، فقد بقيت بعض العقبات من وجهة نظر الجانب الأردنى من أجل إعادة العلاقات الطبيعية بين الدولتين ، أهمها أن تقوم ج.ع.م. بإبعاد المعارضين الأردنيين ، أو أن تجعلهم يشعرون أنهم تحت السيطرة ، وتؤكد لهم ضرورة أن يكون سلوكهم متوافقا مع مبادئ اللجوء السياسى^(٤) .

(1) Ibid., p. 173.

(٢) وثائق الخارجية البريطانية :

- Records of Jordan, Vol. 11, from Amman to F.O., May 1, 1958, pp. 71-72.

(3) Ibid., Confidential, from Amman to F.O., Dec 1, 1958, p. 77.

(4) Ibid., Confidential, from Amman to F.O., Jan 24, 1959, p. 387.

وقد جاء التحسن في العلاقات - فيما بعد - نتيجة أو كرد فعل لتوتر العلاقات المصرية / العراقية عام ١٩٥٩ م ، وإن كان هذا التحسن جزءاً من سياسة عبد الناصر تجاه الأردن والمملكة السعودية ، ليستعين بهما ضد سياسة عبد الكريم قاسم في العراق^(١) ، ومن أجل استعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، قام الأمين العام لجامعة الدول العربية (عبد الخالق حسونة) بزيارة إلى المملكة الأردنية ، لتقريب وجهات النظر بين الطرفين ، وإيجاد حل للمشاكل القائمة بينهما ، وخاصة مشكلة إغلاق الحدود السورية / الأردنية ، وقد أعد حسونة خمسة اقتراحات من أجل إعادة العلاقات بين الطرفين ، منها :

- ١ - أن أمين عام الجامعة سوف يضمن احترام الجانبين لميثاق الجامعة .
- ٢ - يجب أن يتقابل المسئولون الأردنيون للتباحث معاً ، ويجب إعادة فتح الحدود .
- ٣ - يضمن الأمين العام وقف الحملات الهجومية والإذاعية والصحفية من كلا الطرفين .
- ٤ - يجب إعادة العلاقات الدبلوماسية في غضون شهر ، موضحاً أن الخطوات الضرورية يجب أن تؤخذ بهذا الشأن ، مع هيئة المناخ المناسب لذلك .
- ٥ - يضمن الأمين العام عدم السماح للاجئين السياسيين الأردنيين في مصر بالقيام بأي نشاط من شأنه أن يؤدي إلى تخريب العلاقة بين الدولتين^(٢) .

وقد عادت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في ٢١ أغسطس (آب) عام ١٩٥٩ م ، حيث أبلغت الحكومة الأردنية نظيرتها في ج. ع. م. بموافقتها على تعيين السيد فتحى رضوان كسفير لـ ج. ع. م. في الأردن ، ومن جانبها كانت حكومة ج. ع. م. قد أبلغت وكيل وزارة الخارجية الأردنية في ١٦ أغسطس (آب) عام ١٩٥٩ م بموافقتها

(١) مالكولم كير ، عبد الناصر والحرب العربية الباردة ١٩٥٨ - ١٩٧٠ ، ترجمة د. عبد الرؤوف أحمد عمرو ، (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، العدد ٩٦ ، ١٩٧٧) ، ص ص ٤٩ - ٥٠ .

(٢) للتفاصيل عن مساعي الأمين العام للتقريب بين الدولتين ، يُنظر :

على تعيين السيد محمد شريقي كسفير للأردن في ج. ع. م. (١)، وبذلك تكون العلاقات الدبلوماسية قد عادت بين الدولتين ، بعد قطعها في ٢٠ يوليو (تموز) عام ١٩٥٨م ، عقب اعتراف ج. ع. م. بالثورة العراقية ، مما اعتبره الملك حسين موقفا عدائيا ، لأنه اعتبر نفسه هو الحاكم الشرعي للعراق ، بعد مقتل فيصل الثاني الذي كان رئيسا للاتحاد الهاشمي .

وعلى الرغم من عودة العلاقات بين الدولتين ، إلا أن الريبة والشك استمرت قائمة بين الحكومتين ، وخاصة عندما ألقى عبد الناصر خطابه في بورسعيد في يناير (كانون ثان) عام ١٩٦٠م ، الذي هاجم فيه الاتحاد العربي ، حيث صرح بأن ج. ع. م. هي الدولة الديمقراطية العربية الوحيدة ، كما أفسح المصريون المجال للمعارض الأردني (أبو نوار)^(٢) الذي تحدث إلى إذاعة صوت العرب منتقداً السياسة الأردنية ، وعلى وجه الإجمال ، فإن إعادة العلاقات بين الدولتين لم تكن سهلة ، مما جعل السفير البريطاني في عُمان يذكر : « إننا في انتظار إلغاء هذه العلاقات مرة أخرى »^(٣) .

وقد ازداد التوتر بين البلدين باطراد ، إلى أن بلغ ذروته بعد اغتيال رئيس وزراء الأردن (هزاع المجالي) في إبريل (نيسان) عام ١٩٦٠م ، حيث اتهمت المملكة الأردنية ج. م. ع. بتدبير الحادث ، وقد أدى ذلك إلى إغلاق جميع الطرق التي تصل إلى

(1) Ibid., Confidential, British Embassy, Amman to F.O., Aug 28, 1959, Despatch No. 39, p. 427.

(*) هو على أبو نوار أحد الضباط الأردنيين ، عُيِّن كبيراً للياوران في خريف عام ١٩٥٥م ، وكانت له ميول قومية ، بعد إقالة حكومة النابلسي في ١٠ إبريل (نيسان) عام ١٩٥٧م أمر الملك حسين بفصل أبي نوار وإلقاء القبض عليه ، ولكنه فر إلى سوريا والتجأ إلى ج. ع. م. .

جورج أكيرك ، السياسة العربية المعاصرة « ترجمة عبد الواحد الإمبابي ، محمد الخولي » ، (سلسلة كتب سياسية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، د. ت.) ، ص ص ١١١ ، ١١٤ .

(2) Ibid., Vol. 12, 1960- 1962, Confidential, from Amman to F. O., No. 2, Jan 5, 1960, pp. 69- 71.

سوريا بالأردن ، ووصل الأمر إلى حد وقوع اشتباكات على الحدود الأردنية / السورية^(١) .

وقد ازدادت حدة الهجمات الإعلامية المتبادلة بين الطرفين ، فكان الملك حسين يهاجم عبد الناصر ويتهمه مباشرة بأنه قاتل هزاع المجالي ، كما وصفه بعدة صفات منها: « أنه عميل شيوعي ، ورجل مجنون ، وديكتاتور » ... إلخ^(٢) ، ومن جانبه ألقى عبد الناصر خطابا في دمشق في أكتوبر (تشرين أول) عام ١٩٦٠م هاجم فيه المملكة الأردنية ، واصفا إياها بأنها السبب في قيام دولة إسرائيل ، وأنها دولة تابعة للاستعمار^(٣) ، وفي ٢٣ ديسمبر (كانون أول) عام ١٩٦٠م ألقى خطابا آخر في بورسعيد ، تمكّم فيه على الملك حسين والاتحاد العربي ، بحجة أن هناك من كان يوعز إلى حسين بالذهاب إلى سوريا لتخليصها من الحكم المصري^(٤) ، كما قامت الصحف والإذاعة المصرية بحملات إعلامية هاجمت فيها الملك حسين والمملكة الأردنية ، ودعت في بعضها الشعب الأردني إلى الإطاحة بالملك حسين ونظامه ، وقد آتت هذه السياسة المصرية ثمارها ، حيث نجحت في إحداث بعض الاضطرابات في الأردن^(٥) .

ومع تصاعد حدة التوتر بين الدولتين حدثت انفراجة في العلاقات بينهما مع بداية عام ١٩٦١م ، وخاصة بعد اجتماع وزراء خارجية دول الجامعة العربية في الفترة من ٣٠ يناير (كانون ثان) إلى ٤ فبراير (شباط) عام ١٩٦١م في بغداد ، حيث أدرك

(١) أكرم حوراني ، مذكرات أكرم حوراني ، جـ ٤ ، ص ٢٨٧٥ .

(٢) صلاح نصر ، مذكرات ، جـ ٢ ، ص ٣٠٥ .

(3) Ibid., From Cairo to F.O., No. 209, Mar 8, 1960, pp. 80- 81.

(٤) وزارة الإرشاد القومي ، مصلحة الاستعلامات ، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال

عبد الناصر ، (القسم الثالث ، فبراير ١٩٦٠م - يناير ١٩٦٢م) ، ص ٣٣٤ .

(٥) للتفاصيل عن الدعاية بين الدولتين ، يُنظر :

- Adhid, Islam Dawisha: The U.A.R. and the Arab East 1958- 1963, A Foreign Policy Analysis, «ph.D. Un. Of London, Dept of International Relations, London, School of Economic, Jul 1974», pp. 198-214; Ibid., Vol. 12, pp. 80-135.

المجتمعون ضعف المعسكر العربي دبلوماسيا وسياسيا منذ عام ١٩٥٥م ، وزادته الخلافات العربية / العربية ضعفا ، فاستغل الملك حسين هذه المناسبة لتحسين علاقاته بعبد الناصر ، وكما يذكر البعض فإن ثورة وغضب حسين على مقتل المجالي قد تلاشت ، وبدأ الملك حسين يعتقد اعتقادا جازما بأن عبد الناصر لم يكن شخصا طرفا في تلك القضية^(١) .

وبناء على ذلك ، أرسل الملك حسين برسالة إلى عبد الناصر بتاريخ ٢٣ فبراير (شباط) عام ١٩٦١م ، ركز فيها على تصفية الخلافات العربية ، والتفرغ لحل القضايا العربية ، وما يحيق بالامة من أخطار ، مؤكدا على أن عبد الناصر وحسنا وكل مسئول عربي هم خُدّام هذه الأمة العظيمة ، وأن ما يربط الأمة من مصلحة عليا وأهداف مشتركة ، يجب أن يبقى ويكون أقوى من أسباب الخلاف والقطيعة^(٢) .

وقد رد عليه عبد الناصر برسالة بتاريخ ١٣ مارس (آذار) عام ١٩٦١م ، معتبرا رسالة الحسين مفاجأة سعيدة ، ثم أوضح له أسباب الخلافات العربية ، وأنها لم تكن خلافات لأمر سطحية ، وإنما كانت بسبب تناقضات موجودة في الوطن العربي ، ثم أوضح ضرورة الوقوف في وجه إسرائيل ، وهذا يتطلب أمة عربية متحدة ، تستطيع مواجهة خلافاتها بروح التسامح الأخوي^(٣) .

وكانت هاتان الرسالتان خطوة على طريق التقدم في العلاقات بين الدولتين ، تبعتهما رسالتان أخريان ، الأولى من الملك حسين إلى عبد الناصر بتاريخ ٢ إبريل (نيسان) عام ١٩٦١م ، والثانية ردا من عبد الناصر على رسالة حسين بتاريخ ٧ مايو (آيار) عام ١٩٦١م ، ولم يختلف مضمون الرسالتين عن الرسالتين السابقتين^(٤) .

(1) Dan, Uriel: King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism, Jordan 1955- 1967, «Oxford Un. Press, 1989», p. 115.

(٢) يُنظر في الرسالة في ملحق الأهرام ، الجمعة ٣١ مارس ١٩٦١م ، « بصراحة لمحمد حسين هيكل » .

(٣) نفس المرجع .

(٤) يُنظر نص الرسالتين ، في : وثائق الخارجية البريطانية :

ومهما يكن من أمر فإن تناقضات في سياسة الدولتين كانت قد ظهرت قبيل وأثناء الوحدة المصرية / السورية ، مما يعنى أن ظروفًا غير طبيعية كانت تتحكم في العلاقة بين الدولتين ، وأن هذا التوتر كان يصب في مصلحة إسرائيل ، التي كانت تدرك أن التقارب المصري / الأردني في ظل الوحدة يعنى خطراً على إسرائيل وتهديداً لأمنها ، وقد اختلفت وجهة نظر السفير البريطاني في تل أبيب مع وجهة نظر ساسة إسرائيل في هذا الشأن ، فبينما رأى السفير أن تقارب الأردن مع ج.ع.م. ميزة لإسرائيل P لأن ذلك لن يغيّر شيئاً من السياسة الأردنية تجاه إسرائيل ، رأى بعض ساسة إسرائيل - وعلى رأسهم جولدا مائير G. Meir - أن هناك شكاً وتخوفاً بشأن « إذا ما كان الملك حسين سوف يذهب في أى اتجاه مع الرئيس عبد الناصر »^(١) ، وهذا يعنى تخوفها من تقارب الأردن مع ج.ع.م. ، لأنها تدرك موقف عبد الناصر من إسرائيل ، وتخشى من أن يسلك الملك حسين نفس المسلك .

موقف الأردن من الانفصال

لقد سبقت الإشارة إلى وجود اتهامات متبادلة بين الدولتين ، بشأن تدخل كل منهما في شؤون الأخرى ، ومحاولة إحداث انقلاب داخلي ، وقد تأثر الموقف الأردني من الانفصال بالأحداث السابقة ، ومن أهمها تلك الأحداث التي حدثت في الأردن في إبريل (نيسان) عام ١٩٥٧م ، حيث وقع تمرد داخل الأردن اهتم فيه سليمان النابلسي وأبو نوار كزعماء للمؤامرة ، وقد اهتم الملك حسين مصر وسوريا بالضلوع فيها ، كما ادعى جلوب Glubb في مذكراته أن الضباط الذين تورطوا في الانقلاب كانوا يحصلون على رواتب شهرية من المصريين^(٢) .

وبناءً على ما سبق ، فإن الأردن قد تحركت ضد دولة الوحدة ، من منطلق تدخل مصر في السياسة الأردنية ، ومحاولة رد الضربة إلى عبد الناصر ، وقد ألح رئيس وزراء الأردن هزاع المجالى إلى أن الأردن سوف تستمر في مهاجمة ج.ع.م. حتى تتوقف

(1) Ibid., Confidential, from Tel Aviv to F.O., Mar 15, 1961, No. 1073/61, p. 501.

(2) Nevo: Op. Cit., pp. 172- 173.

الأخيرة عن الهجوم عليها ، وأن الحكومة الأردنية ليست لديها النية للتدخل في سوريا ، وإنما في مجال الدفاع عن نفسها « سوف تضرب عبد الناصر في أكثر المواضع ألماً بالنسبة له » ، وأن الحكومة الأردنية سوف تستمر في دعائها في سوريا^(١) ، وبذلك يتضح أن فكرة ضرب عبد الناصر في سوريا لم تكن وليدة عام ١٩٦١ م ، وإنما تعود إلى وقت قيام الوحدة .

وقد نشطت الدعاية الأردنية في سوريا ضد حكم عبد الناصر ، مرتكزة على محاور ثلاثة ، أولها الدعاية ضد الحكم العسكري المصري « الظالم الذي يقبض على سوريا بيد من حديد ، مستخدماً رجالاً مستهترين كأداة لتحقيق ذلك » ، وثانيها الدعاية بأن عبد الناصر أصبح - دون أن يدري - أداة للشيوعية . أما المحور الأخير فهو التأكيد على أن خط القومية العربية الحقيقي بدأ منذ قيام الثورة العربية ، وليس « بادعاءات عبد الناصر الكاذبة » ، منذ ثورة عام ١٩٥٢ م المصرية ، وقد وجهت الأردن دعائها للشعب السوري ، مؤكدة على أن سوريا دولة عربية مستقلة ، وأن هناك ظلماً يقع على السوريين ، وركزت الدعاية على فكرة سوريا للسوريين ، وكانت الدعاية تردد عبارة مأثورة موجهة إلى الشعب السوري تقول : « تذكروا أنكم عرب ، تذكروا أنكم أحرار »^(٢) .

ونتيجة لبعض الأعمال التخريبية التي وقعت في سوريا ، اتهم المصريون الملحق العسكري الأردني في دمشق بتدمير تلك الأعمال^(٣) ، كما نشرت بعض الصحف المصرية أنباء عن وجود مؤامرة أردنية ضد ج.ع.م. ، وأن السلطات السورية قبضت على اثنين من المتسللين إلى الحدود السورية في ١١ مارس (آذار) عام ١٩٦١ م وهما يميلان متفجرات ، ومعهما مبلغ من الدنانير الأردنية ، وقررا أنهما تلقيا تعليمات من

(١) وثائق الخارجية البريطانية :

- Records of Jordan, Vol. 12, Confidential, from Amman to F.O., No. 576, Jul 13, 1960, p. 104.

(2) Ibid., Confidential, from Amman to F.O., Nov 14, 1960, p. 133.

(3) Ibid., Top Secret, from Cairo to F.O., No. 927, Dec 1, 1960, p. 134.

ضابط أردني واثنين من السوريين يعيشان في الأردن لإلقاء القنابل في منطقة السويداء أثناء زيارة الرئيس عبد الناصر لها، وكمكافأة لهما وعُداً بآلاف من الدنانير لكل منهما، وأن يتم تعيينهما في رتبة شاويش في الجيش الأردني^(١).

وفي المقابل، تم القبض على أحد المصريين العاملين في السفارة المصرية بعمّان، ومحاولة إرغامه على الاعتراف بتورط السفارة المصرية في الانفجارات التي أدت إلى مقتل رئيس الوزراء هزاع المجالي^(٢).

ومما سبق يتضح أن الطرفين قد أتمهما بالاشتراك في أعمال تخريبية داخل حدود كل منهما، كما كانت سفارتا البلدين موضع الشبهات عند وقوع أى حادث من الحوادث.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول أن المملكة الأردنية لم تكن بمنأى عن التدخل في شئون ج.ع.م.، وبمعنى آخر لم تكن بمنأى عن إفساد الوحدة والقضاء عليها، وقد ذكر البعض أن اتصالات فعلية قد جرت بين الأردن وبعض السوريين للتخلص من الوحدة، بدأت باتصال بين وزير الدفاع والداخلية الأردني وصفى ميرزا ورقيب سورى يُدعى: شريف سلام، الذي قام بالاتصال ببعض السوريين عقب اتصاله بالوزير الأردني، وقد حصل وصفى ميرزا على تفويض من الملك حسين بشأن إجراء اتصالات مع زعماء الانقلاب، وتقديم العون المادي لهم، ولكن لم يُقدّر لهذه الحركة أن تقوم^(*).

الموقف الأردني من الانفصال منفرداً

في البداية، يجب أن نطرح سؤالاً، وهو: هل كانت هناك اتصالات بين الأردن وبين الانفصاليين قبيل وقوع الانفصال؟، أو هل قدمت الحكومة الأردنية أى دعم مادي للانفصاليين قبيل القيام بحركتهم؟

(1) Ibid., Confidential, British Diplomatic Mission, Cairo to F.O., Mar 14, 1961, No. 1036/61, p. 499.

(2) Ibid., p. 499.

(*) للنفاصيل عن هذه الحركة، يُنظر: صلاح نصر، مرجع سابق، ص ص ١٨٥ - ١٩١.

وللإجابة عن ذلك نذكر أن الروايات قد تضاربت في هذا الشأن ، بين مؤكّد لوجود اتصالات بين الطرفين ، وبين منكر لها ، فيذكر البعض أن حيدر الكزبري تقابل مع الملك حسين وأطلععه على حقيقة الحركة ، وأن هذه الاتصالات تمت بتكليف من عبد الكريم النحلاوي ، وأن الكزبري أبلغ المسؤولين الأردنيين بساعة الصفر ، كما أبدى المسؤولون في الأردن استعدادهم لوضع أي عدد من القوات تحت تصرف قادة الانقلاب^(١) ، وحينما نجح الانقلاب ، وبعد القبض على حيدر الكزبري ، قام أحد الضباط (العقيد شرف زعلباوي) بتقديم تقرير يتهم فيه حيدر الكزبري بأنه قبض أموالا من ملك الأردن من أجل تحقيق الانفصال^(٢) .

ويشير هيكل إلى أن عبد الناصر قد التقى في يناير (كانون ثان) عام ١٩٦٣م بثلاثة من الضباط الذين اشتركوا في الانفصال ، ومنهم (زهير عقل) الذي أوضح لعبد الناصر أن حيدر الكزبري وفيصل سري الحسيني قد تلقيا أموالا من الملك حسين ، وقد قاموا بالتحقيق معهما^(٣) .

أما من ينكر عدم وجود اتصالات بين قيادة الحركة الانفصالية ، وبين أي قوى خارجية عربية أو أجنبية ، فيوضح أن هذه الفكرة هي سورية بحجة ، وأنها قامت بسواعد نظيفة ، لم تفكر في التآمر على قضية الوطن ، معللا ذلك بأن الحركة لو كانت استعانت بدولة أخرى لانكشف أمرها ، وتم القضاء عليها في مهدها^(٤) .

ويمكن التوفيق بين الرأيين بأن هناك فعلاً أموالاً دفعت من قبل الحكومة الأردنية لبعض الأشخاص ، ولكن دون علم القيادة العليا لحركة الانفصال ، التي حينما علمت بأمر هذه الأموال لم تتوان في القبض على الكزبري والتحقيق معه .

(١) محمد حسنين هيكل ، ما الذي جرى في سوريا ، (سلسلة كتب قومية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، د. ت .) ، ص ص ١٢٧ - ١٢٨ ، ممدوح رضا ، سوريا قبل حكم الأسد « مذكرات في السياسة العربية » ، (دار العروبة للطباعة والنشر ، لبنان ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م) ، ص ١٥٢ .

(٢) أحمد غميّض ، مرجع سابق ، ص ٨٠ ، أحمد حمروش ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .

(٣) هيكل ، سنوات الغليان ، ص ص ٥٧٧ - ٥٨٢ .

(٤) د. سامي عصاصة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩٨ - ٣٠٠ .

أما عن مدى اتصال الملك حسين بالانفصاليين ، فيذكر السفير البريطاني في عمّان أن السفير الأمريكي التقى بالملك حسين مساء يوم ٢٨ سبتمبر (أيلول) عام ١٩٦١م ، وأن السفير الأمريكي ذكر أن الملك حسين لم يكن لديه أية معلومات عن طبيعة الحركة ، ولا الأشخاص المتورطين فيها^(١) ، كما يذكر البعض أن الملك حسين بدا - حينما حدث الانفصال ليلة ٢٨ سبتمبر (أيلول) - وكأنه غير عابئ ، مثله مثل أى شخص خارج دائرة المؤامرة وغير متورط فيها بصورة مباشرة^(٢) ، وهذا يدل على عدم حدوث اتصال مسبق بين الملك حسين وبين قادة الحركة ، وأنه لم يكن على علم بموعد هذا الانقلاب ، ولم يكن متورطا فيه بصورة مباشرة ، وذلك - أيضا - لأن الملك حسين لم تكن لديه الإمكانيات والوسائل التي يستطيع أن يدير بها مثل هذا الأمر الخطير :

ولكن الثابت أن الملك حسين قد اتصل بقيادة الانفصال عقب وقوعه ، فيذكر السفير البريطاني في عمّان أنه أرسل سكرتير أول السفارة لمقابلة السكرتير الخاص للملك حسين ، للتباحث بشأن الانفصال ، وقد حضر اللقاء الملك حسين ، وقد ذكر السكرتير الأول للسفير أن الملك قد انسحب من الاجتماع ، ثم عاد بعد بضع دقائق ليخبره أنه تحدث الآن مع قادة الثورة الذين أكدوا له رغبتهم في إقامة علاقات طيبة مع جميع الدول العربية ، وقال : إنهم كانوا ممتنين له لأنه كان أول من اتصل بهم^(٣) .

وقد أرسل الملك حسين وسيطا إلى حيدر الكزبري ، يعلمه أن الملك حسين وضع جميع إمكانياته الإذاعية وتأييده المطلق لخدمة الثورة^(٤) ، كما أرسل رسولا إلى سوريا للتأكد من أن الوضع في سوريا أصبح تحت سيطرتهم التامة ، وذكر الملك أنه « أبلغ أن

(١) وثائق الخارجية البريطانية :

- Records of Jordan, Vol. 12, Secret, from Amman to F.O., Sep 28, 1961, No. 784, p. 459.

(2) Dan: Op. Cit., p. 118.

(٣) وثائق الخارجية البريطانية :

- Records of Jordan, Vol. 12, Secret, from Amman to F.O., Sep 28, 1961, No. 789, p. 663.

(٤) صلاح نصر ، مذكرات ، ج٢ ، ص ص ٢١٨ - ٢١٩ .

حظر التجوال curfew قد توقف تماما»^(١) ، وهذا دلالة على سيطرة الانقلابيين على الأوضاع في سوريا .

ومن المعلوم أن الملك حسين قد أبدى اهتماما بالغا بالحركة فور وقوعها ، حتى أنه عقد اجتماعا في ٢٩ سبتمبر (أيلول) ضم العديد من الشخصيات ، منهم بهجت التلهوني رئيس الوزراء ، بالإضافة إلى رئيس الديوان وأعضاء البرلمان ، وقائد القوات المسلحة ، وبعد الاجتماع أعلن رئيس الوزراء : « أن جلالة الملك أبدى عنايته واهتمامه التام للتقارير التي وصلت ، والخاصة بالثورة السعيدة في سوريا » ، وأضاف : « إن الملك والحكومة والشعب الأردني سعداء لرؤية الشقيقة سوريا وهي تستعيد وضعها الحقيقي كقلب للعروبة ، ورائدة للقومية العربية الحقيقية » ، كما ذكر : أنه بناءً على تعليمات الملك فإن مجلس الوزراء قرر الاعتراف بالثورة الوطنية في سوريا ، وأنه سوف يرسل برقية تهنئة وتأييد إلى قيادة الثورة ورئيس الوزراء الجديد^(٢) ، وبالفعل أرسل التلهوني برقيتين ، الأولى إلى مجلس قيادة الثورة السورية في ٢٩ سبتمبر (أيلول) ، والثانية إلى د. مأمون الكزبري رئيس وزراء سوريا ، اعترفت فيها الأردن بحكومته^(٣) .

وفيما يخص قضية اعتراف المملكة الأردنية بالحكومة الانفصالية في سوريا ، فإن السفير البريطاني في عمان كان قد توقع اعترافا سريعا من قبل الأردن بالوضع الجديد في سوريا ، معللا ذلك بأن الطائرات الأردنية تمر بالأجواء السورية ، وأن هناك مصلحة أردنية في هذا الاعتراف^(٤) . وكما توقع السفير البريطاني ، فإن الأردن كانت الدولة الأولى التي اعترفت بالنظام الجديد في سوريا بعد دقائق معدودة من تشكيل الحكومة

(1) Foreign Relation of the U.S.: Vol. XVII, 1961- 1963, Telegram from the Embassy in Jordan to the Dept of State, Amman, Oct 4, 1961, p. 282.

(٢) وثائق الخارجية البريطانية :

- Records of Jordan, Vol. 12, Telegram from Amman to F.O., Sep 29, 1961, p. 423.

(3) Ibid., pp. 423- 424.

(4) Ibid., Secret, from Amman to F.O., Sep 28, 1961, No. 786, p. 461.

السورية^(١)، وحينما تحدث السفير البريطاني مع رئيس وزراء الأردن بشأن هذا الاعتراف السريع، أخيره التلهوني أنه كان على اتصال بالحكومة السورية الجديدة، وأنه مقتنع بأنهم مسيطرون تماما على الأوضاع^(٢).

كما التقى السفير البريطاني بالملك حسين، وتبادل معه الحديث بشأن قضية اعتراف الأردن السريع بالحكومة السورية، وأنه أمر خطير وسابق لأوانه، ولكن الملك - كما يذكر السفير - كان قد أخبر المستشار الجوي بالسفارة البريطانية أنه ليس لدى عبد الناصر أى سند قانوني أو شرعي للشكوى، لأن الملك حسين لم يتصرف بأسرع مما فعل عبد الناصر نفسه في انفصال الاتحاد الهاشمي (العربي)^(٣)، حينما اعترف بالثورة العراقية عام ١٩٥٨ م.

وعن رد فعل مصر تجاه اعتراف الأردن بالحكومة الانفصالية في سوريا، فإن رئيس وزراء الأردن نفسه كان يتوقع أن تقدم مصر على قطع علاقاتها مع الأردن، ولما لم تفعل - حتى ٣٠ سبتمبر (أيلول) - عبر عن سعادته لذلك^(٤)، وحدث ما توقعه رئيس وزراء الأردن، إذ أصدر عبد الناصر قرارا في أول أكتوبر (تشرين أول) عام ١٩٦١ م، بقطع العلاقات الدبلوماسية مع كل من حكومتى الأردن وتركيا، وبررت مصر هذا القرار بسبب الموقف العدائي الذي اتخذته كل منهما تجاه ج.ع.م. والقومية العربية^(٥).

وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال، وهو: لماذا قطعت مصر علاقاتها بالأردن وتركيا؟
لم تعترف مصر نفسها بالحكومة الانفصالية؟

وللإجابة على ذلك نقول، أن مصر قد اعترفت فعلا بالحكومة الانفصالية في ٥ أكتوبر (تشرين أول)، ولكن هناك فارق بين اعتراف عبد الناصر واعتراف الأردن،

(1) Dan: Op. Cit., p. 119; Nevo: Op. Cit., p. 174.

(٢) وثائق الخارجية البريطانية :

- Records of Jordan, Vol. 12, Secret, from Amman to F.O., Sep 30, 1961, No. 806, p. 469.

(3) Ibid., Confidential, from Amman to F.O., Sep 30, 1961, No. 808, p. 473.

(4) Ibid., Secret, from Amman to F.O., Sep 30, 1961, No. 806, p. 469.

(٥) الأهرام، الاثنين ٢ أكتوبر ١٩٦١، ص ١، الكتاب السنوي لعام ١٩٦٢، ص ٣٨٦.

فاعتراف الأردن بالانفصال كان هدفه طعن عبد الناصر ، والقضاء على الوحدة ، وإضعاف مركز مصر (ج.ع.م.) ، أما اعتراف عبد الناصر فكان هدفه لم الشمل العربي ، فحينما اعترف عبد الناصر بانفصال سوريا قال « إنني أرى بأنه ليس من المهم في الوقت الحاضر أن تبقى سوريا جزءاً من ج.ع.م. ، بقدر ما هو مهم الآن أن تبقى سوريا عربية ، وأن يبقى الشعب العربي هو الحاكم في سوريا »^(١) .

ومهما يكن من أمر ، فإن الموقف الأردني لم يتوقف عند حد الاعتراف ، بل تعداه إلى إصدار البيانات من قبل المسؤولين الأردنيين ، وعلى رأسهم الملك حسين ، الذي ألقى خطاباً في أكتوبر (تشرين أول) عام ١٩٦١ م ، كرّس معظمه للثناء على الانقلاب وتأييده ، ومما قاله في هذا الشأن « إن هذه الخطوة التي حدثت من جانب سوريا تعبير حقيقي للحرية ، للشهداء الذين أراقوا دماءهم ، هؤلاء الشهداء لم يقدموا أرواحهم وحياتهم من أجل بعض الأشخاص الذين يؤهلون أنفسهم ، رأينا في سوريا معنى حقيقياً تجاه الوحدة العربية ، التي لم تقم على الخوف والإرهاب »^(٢) ، وهو يعني بذلك أن الهاشميين الذين قدموا أرواحهم من أجل سوريا منذ الثورة الكبرى ، لم يقدموها لكي يأتي عبد الناصر وأمثاله ليتصرفوا فيها كآلهة .

وقد استمرت هذه النبرة هي المسيطرة على تصريحات الملك حسين لفترة طويلة ، فحينما خطب في أعضاء مجلس الأردنيين الذين اجتمع بهم في الديوان الملكي ، حذر من محاولات التخريب في الأردن، وقال إنه يهتم بسوريا واستقرارها ، وليس له أطماع فيها ، « ولكن يهمني أن تكون سوريا قوية ، لأن آبائي وأجدادي خدموا حتى تكون سوريا عربية ، وحتى تكون سوريا حرة بكل معاني الكلمة »^(٣) .

(١) بوداغوفا ، مرجع سابق ، ص ١٦٨ .

(٢) وثائق الخارجية البريطانية :

- Records of Jordan, Vol. 12, Secret, from Amman to F.O., Oct 2, 1961, No. 813, p. 476.

(٣) مجلة الوقائع العربية ، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة ، الجامعة الأمريكية في بيروت (كانون الثاني / يناير) - (آذار/ مارس) ١٩٦٣ م ، كلمة الملك حسين في مجلس الأردنيين بشأن سوريا في

١٩٦٣/١/١٢ م ، ص ١ - ٢ .

ومما لا شك فيه ، أن ابتهاج الأردن بالانفصال كان له ما يبرره، حيث كان لهذا الحدث نتائجه الطيبة بالنسبة للسياسة الأردنية ، ومن بين هذه النتائج :

١ - أن الانقلاب أنهى الشعور بالعزلة والتطويق الذى فُرض على الأردن ، وخاصة من جانب حدودها مع سوريا منذ عام ١٩٥٨ م .

٢ - أن الانقلاب قلل من آثار أنصار عبد الناصر فى الأردن .

٣ - قضى الانقلاب على أسطورة قيادة عبد الناصر للوطنية الراديكالية (المتطرفة).

٤ - قضى الانقلاب على قاعدة ج.ع.م. ونشاطاتها التخريبية والدعائية ضد الأردن .

٥ - فتح الانقلاب الباب أمام التعاون السورى / الأردنى ، وربما العراقى ، فى المجالات الاقتصادية ، لتكون حلا لإنعاش الاقتصاد الأردنى المتهرئ .

٦ - أن الانقلاب قضى أيضا على المركزية والدولة الموحدة كنموذج للوحدة العربية ، وفتح الطريق لترتيبات فيدرالية أو كونفيدرالية ، من الممكن أن تشارك فيها الأردن بدون أى تغييرات ثورية .

٧ - وأخيرا ، فإن الانفصال من الممكن أن يُحى فكرة سوريا الكبرى ، أو فكرة الهلال الخصيب ، كحل لمستقبل الأردن السياسى^(١) .

ولم يقتصر تأييد الانفصال على بيانات وتصريحات المسؤولين فى الأردن ، بل سخرت الحكومة الأردنية أيضا راديو عمّان من أجل تدعيم الانفصال ، ومساندة القائمين عليه ، فمنذ الساعات الأولى من يوم ٢٨ سبتمبر (أيلول) أعاد راديو عمّان - كنوع من الدعاية - البيانات التى أذاعها الانقلابيون فى دمشق ، باستثناء البيان التاسع^(٢) ، كما أشار الراديو إلى أن الملك حسين قد زار الإذاعة ، للوقوف بنفسه على تطورات الحركة الانفصالية ، وأنه أصدر تعليماته بأن تضع الإذاعة برامجها تحت

(1) Ibid., Apindex, Secret, from British Embassy in Amman to F.O., Oct 14, 1961, p. 427.

(2) Dan: Op. Cit., pp. 118 - 119.

تصرف إذاعة الحركة الانفصالية في دمشق^(١) ، وكتأييد على ضرورة مساندة الانقلاب عن طريق الإذاعة ، أذاع الملك حسين بنفسه بيانا أعلن فيه تأييده المطلق للحركة الانفصالية^(٢) ، وقد أعلن راديو عمّان فرحته الكبرى بهذه الحركة ، وقال الراديو: « إن حلقات عُقدت لرقصة الدبكة في الأردن ، ابتهاجا بنجاح هذه الحركة التي أيدها الملك حسين »^(٣) .

ويأتي الدور الأخطر في هذه القضية ، وهو التحرك العسكري الأردني على طول الحدود مع سوريا ، حيث تسلمت وزارة الخارجية البريطانية معلومات موثقة بأن وحدات من الجيش الأردني قد تحركت جهة الشمال تجاه الحدود السورية ، وأن السفير البريطاني تلقى معلومات من الجيش الأردني مفادها أن قوات قد تحركت صوب الحدود مع سوريا ، وأن مهمتها دفاعية بحتة ، وأن هذا التحرك هو إجراء وقائي ، كما ذكر أن مقاتلتين أردنيتين تقومان بدورية كل ساعتين بطول الحدود الأردنية ، وأن القوات الجوية أعلنت درجة الاستعداد الدائم من الفجر حتى المساء^(٤) ، وقد اعترف بذلك الملك حسين للسفير الأمريكي في عمّان ماكومبر Macomber ، الذي أكد أنه أمر بتحريك قواته كإجراء وقائي ، وأنها إذا تحركت فسوف تكون مهمتها دفاعية بحتة ، ومن أجل أغراض الأمن فقط ، وطلب من السفير إمداده بأية معلومات قد تصل إليه بشأن تطورات الوضع في سوريا^(٥) .

وكانت وجهة نظر الملك حسين في هذه التحركات ، إنها تخدم الثورة السورية ، وأن هذه التحركات تعتبر رادعا مهما للقوات المصرية ، إذا حاول عبد الناصر استخدام

(١) الأهرام ، السبت ٣٠ سبتمبر ١٩٦١م ، ص ١ .

(٢) محمد فرج ، النضال الشعبي في سوريا وقصة الانقلابات ، (كتب قومية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، د. ت .) ، ص ٩٩ .

(٣) الأهرام ، السبت ١ أكتوبر ١٩٦١م ، ص ٣ .

(٤) وثائق الخارجية البريطانية :

- Records of Jordan, Vol. 12, Secret, from Amman to F.O., Sep 28, 1961, p. 457.

(5) Ibid., from Amman to F.O., Sep 28, 1961, No. 784, p. 459.

القوة لإعادة الوحدة مرة أخرى ، وأنه كان يعتقد أن هذا العمل يحظى بتقدير من الحكومة السورية ، كما كان على استعداد لتقديم المساعدة للسوريين إذا استدعت الضرورة ذلك^(١) ، ولكن تقديرات الملك حسين لم تكن صحيحة ، إذ سرعان ما طالبت الحكومة السورية نظيرتها الأردنية بسحب القوات الأردنية بعيدا عن الحدود ، وأن هذا المطلب أسعد بعض أعضاء الحكومة الأردنية ، الذين رأوا أن تحركات القوات الأردنية كان أمرا غير ضروري^(٢) .

وهنا يفرض سؤال نفسه، هل كان سيتدخل الملك حسين فعلا عسكريا ضد مصر، إذا ما حاول عبد الناصر استعادة الوحدة بالقوة ؟

وللإجابة على ذلك ، نوضح أولا أن عبد الناصر لم تكن لديه النية لاستخدام القوة من أجل استعادة الوحدة ، والدليل على ذلك تعليماته للقوات التي هبطت في اللاذقية، وأمرها بعدم الاشتباك مع القوات السورية ، وكذلك البيان الذي ألقاه عقب اعترافه بالحكومة الانفصالية في سوريا ، فهذه دلائل تشير إلى أنه لم تكن لديه النية في التدخل عسكريا ، ولكن مع افتراض حدوث ذلك الأمر ، فإن الملك حسين أوضح للسفير الأمريكي في عمان ماكومبر أن هدفه الرئيسي هو الحفاظ على الاستقرار ، « ولكن ليكن معلوماً أنه إذا هوجمت الحكومة السورية الآن من عبد الناصر ، فإن الأردن ستكون معهم »^(٣) ، وفي لقاء آخر بينهما ، ذكر الملك حسين أنه خلال اتصاله بالحكومة السورية أخبروه بأنهم على اقتناع بقدراتهم للتعامل مع أى جهود عسكرية مضادة من قبل عبد الناصر ، دون مساعدة أردنية أو خارجية أخرى ، وقد أكد الملك للسفير على أنه إذا لم تكن هذه الحالة كافية ، فإن الأردن والعراق - وربما تركيا أيضا - سوف تقوم بإرسال قوات لمساعدة النظام السوري^(٤) .

(1) Ibid., Confidential, from Amman to F.O., Oct 4, 1961, No. 833, p. 484.

(2) Ibid., Confidential, from Amman to F.O., Sep 29, 1961, No. 802, p. 467; from Amman to F.O., Oct 14, 1961, p. 425.

(3) Ibid., from Amman to F.O. Sep 30, 1961, No. 808, p. 473.

(4) FRUS, Vol. XVII. 1961- 1963, Telegram from the Embassy in Jordan to the Dept of State, Oct 4, 1961, p. 282.

ومع كل ما حدث من تأييد واستعداد أردني لمساعدة النظام السوري الجديد ، هل عادت الأمور إلى طبيعتها بين الدولتين (سوريا والأردن) ؟ ، وهل نجح الأردن في الحصول على ثقة الانقلابيين ؟

لقد ذكرت آنفاً أن الأردن اعترفت بالحكومة السورية الجديدة ، وبديهي أن هذا الاعتراف لا بد أن يتبعه خطوات عملية ، من أجل إعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين ، من فتح للحدود ، وتبادل للسفراء ، وقد أقدمت الأردن على هذه الخطوات بالفعل ، حيث صرح مصدر رسمي أردني لإحدى وكالات الإعلام ، أن الأردن سيلغى إجراءات تأشيرات الدخول بالنسبة للسوريين ، بحيث يستطيعون دخول الأردن دون تأشيرة دخول ، كما صرح بأن الحكومة الأردنية ستبادل قريبا السفراء مع الحكومة السورية الجديدة^(١) ، كما أذاع راديو عمان يوم ١١ أكتوبر (تشرين أول) عام ١٩٦١ م نبأ استئناف سير القطارات بين عمان ودمشق^(٢) .

وإمعانا في التقارب مع سوريا ، نقل مبعوث الملك حسين إلى قادة الانفصال رغبة الملك في قيام اتحاد بين سوريا والأردن ، ينضم إليه مستقبلا العراق^(٣) ، في إشارة إلى إحياء ما يُسمى بالهلال الخصيب ، وقد أكد الملك حسين على ذلك أثناء لقائه بالسفير البريطاني حيث أوضح له أن السياسيين السوريين شغوفون لعقد علاقات وثيقة مع الأردن ، وأن هناك مباحثات جادة من أجل عقد وحدة فيدرالية بين الأردن وسوريا^(٤) ، ولكن كانت هذه المحاولات مجرد اجتهادات من الملك حسين الذي لم يستطع الحصول على ثقة الانفصاليين ، الذين ارتابوا في الموقف الأردني ، فحينما أعلن في سوريا عن بدء الانتخابات الرئاسية ، وعلى الرغم من إعلان الأردن عدم تدخلها في تلك الانتخابات ، إلا أن السلطات السورية قامت بإغلاق الحدود مع الأردن ، وكذلك

(١) الأهرام ، السبت ١ أكتوبر ١٩٦١ ، ص ٣ .

(٢) الأهرام ، الخميس ١٢ أكتوبر ١٩٦١ م ، ص ١ .

(٣) ممدوح رضا ، مرجع سابق ، ص ١٥٧ .

(٤) وثائق الخارجية البريطانية :

أغلقت حدودها مع لبنان ، وهذا يبدو كدليل على شك الجانب السوري ، بأن تدخلات الأردن في الانتخابات كانت متوقعة ، كما أدركت الحكومة السورية أن المساعدات والتأييد الأردني سوف يُشعرها بالحرج في قضية العداء للناصرية ، ولذلك بدأت تتعامل مع الأردن بشيء من الفتور ، وذلك لإثبات استقلاليتها - الحكومة السورية - بعيدا عن النظام الأردني^(١) .

ويشير البعض إلى أن العلاقات الأردنية / السورية عقب الانفصال قد شابها الفتور، فيذكر السفير البريطاني في عمان ، والذي كان على اتصال شبه دائم بالملك حسين إبان الأزمة «أنه من الصعب أن نصف العلاقات السورية / الأردنية بأنها ودية»^(٢) .

هذا عن التأييد الأردني للاحدود للانقلابيين ، والذي وصل إلى حد استعداده للتشابك مع القوات المصرية عسكريا ، إذا حاول عبد الناصر التدخل بالقوة لاستعادة الوحدة ، فماذا عن رد الفعل المصري تجاه الموقف الأردني ؟ ، ومعنى آخر ، ما أثر الموقف على العلاقات المصرية / الأردنية ؟

ذكرت فيما سبق أن العلاقات الأردنية / المصرية قبيل الانفصال كانت قد تحسنت نوعا ، وخاصة في الفترة ما بين فبراير (شباط) حتى يونيو (حزيران) عام ١٩٦١ م ، وأن الذي بدأ بهذا التقارب هو الملك حسين ، ولكن لا أدري هل جاءت تلك الخطوة من الملك حسين كنوع من التمويه على ما كان يضمه للوحدة المصرية / السورية ؟ ، أم أن الأحداث هي التي فرضت نفسها بعد ذلك على الموقف الأردني ؟ ، وإن كنت أرى أن العلاقة بين البلدين - وإن كان ظاهرها التقارب - إلا أن كلا الطرفين لم يكن مخلصا تمام الإخلاص في ذلك ، حيث كان كل طرف يضمم للآخر العداء ، منتهزا أقرب فرصة للانقضاض عليه ، وهذا ما حدث بالنسبة لموقف الأردن من الانفصال ، ذلك الموقف الذي أعاد العلاقات بين الطرفين إلى ما كانت عليه قبل فبراير (شباط)

(1) Ibid., Confidential, from Amman to F.O., Des 2, 1961, p. 436.

(2) Ibid., Vol. 13, 1962- 1963, Confidential, from Amman to F.O., Jan 20, 1962, No. 1037/62, p. 133.

عام ١٩٦١م ، حيث عادت الهجمات الصحفية والإعلامية المتبادلة بين الدولتين ، وكان ذلك يتم بإيعاز من عبد الناصر والملك حسين .

فحينما ألقى عبد الناصر خطابه الأول عقب الانفصال في ٢٩ سبتمبر (أيلول) شن هجومه على الملك حسين ورئيس وزرائه بهجت التلهوني ، حيث ذكر أن الحركة الانفصالية هي حركة استعمارية ، قام بها عملاء الاستعمار ، كما أيدها الاستعمار وأعوانه ، وقال : «إن أول تهنئة وتهليل كان من الملك حسين ومن التلهوني وده يكشف الحركة»^(١) ، أي أن مجرد اعتراف حسين - وهو من أعوان الغرب - بالحركة يعني أنها تابعة للاستعمار ، كما ألقى عبد الناصر خطابا آخر في ديسمبر (كانون أول) عام ١٩٦١م ، أوضح فيه أن الملك حسين كان قد هاجم عبد الناصر وفراعنة المصريين ، وأن عبد الناصر لم يرد ، ولكن الملك حسين تلقى فيضا من الرسائل الساخطة من الدول العربية^(٢) .

وعلى جانب آخر ، شنت الصحف المصرية هجوما مباشرا على الملك حسين ، متهمة إياه بالذهاب إلى لندن لمطالبة الحكومة البريطانية بدعم الحكومات الأردنية والسعودية والسورية في موقفها ضد ج.ع.م.^(٣) ، ويبدو أن الموقف المصري عقب الانفصال لم يكن مهيئا لاتخاذ تدابير عدائية قوية ضد المملكة الأردنية ، بسبب الصدمة التي تعرضت لها الوحدة ، وبسبب المشاكل التي تعرض لها عبد الناصر آنذاك ، على الرغم من ادعاء الملك حسين للسفير الأمريكي في عمان بأنه تلقى تقارير من القاهرة تفيد بأن فرقا تخريبية سوف تصل إلى الأراضي السورية والأردنية ، وأنه لذلك اتخذ الاحتياطات الأمنية الداخلية الضرورية لهذا الشأن^(٤) .

(١) وزارة الإرشاد القومي ، مصدر سابق ، ص ٥٣٧ .

(٢) وثائق الخارجية البريطانية :

- Records of Jordan, Vol. 12, from Cairo to F.O., Des 24, 1961, No. 1236, pp. 487-488.

(3) Ibid., from Cairo to FO., Des 9, 1961, No. 1194, p. 488.

(4) FRUS, Vol. XVII, Telegram from the Embassy in Jordan to the Dept of State, Amman, Oct 4, 1961, p. 282.

ويذكر تقرير بريطاني أن الحكومة الأردنية قد تلقت تحذيرات بشأن ترتيبات مصرية كانت تُعد لتسريب بعض المجموعات عبر العقبة ، وأن عبد الناصر عزم على الإطاحة بالحكومة الأردنية ، وربما تصل مخططاته إلى محاولة اغتيال الملك حسين نفسه، وأن وزير خارجية السودان قد أبلغ أحد الوزراء الأردنيين بأن هناك معلومات تفيد بأن عبد الناصر يفكر في عمل انقلاب في الأردن^(١) ، وهذا - في رأيي - ادعاء غير مقبول، لأن الظروف لم تكن مواتية أو مهيأة لعبد الناصر للقيام بأى أعمال داخل الأردن أو غيرها في ذلك الظرف الحرج .

هذا عن الهجوم المصري الدعائي ضد الأردن والملك حسين ، أما الهجوم الأردني على مصر ، فقد تركز حول شخصية عبد الناصر ، فبعد أن أعلن الملك حسين عن وقف الدعاية الهجومية على عبد الناصر ، عاد وأمر باستمرارها لأنه - حسين - لم يجد سببا مقنعا لوقف هذه الدعاية ، وأن الهجوم على عبد الناصر - في رأيه - شيء عادل وأمر طيب بالنسبة للملك ، وللهجوم على عبد الناصر استعان بفنيين أمريكيين للعمل في الإذاعة الهاشمية، ولكن هؤلاء الفنيين نصحوه بوقف الحملة على عبد الناصر، لأنهم يواجهون مشكلة مع المعلنين عبر الإذاعة الأردنية ، لأنهم توقعوا عن الإعلان عن منتجهم بين المواد السياسية بسبب الهجوم على عبد الناصر^(٢) .

ولم تكن هذه آراء الفنيين فقط ، بل إن السفير البريطاني في عمان قد طلب من رئيس الوزراء الأردني عدم إعادة الحرب الدعائية مع القاهرة ، وأفهمه أن الأردن تستطيع أن تقدم موقفا معتدلا ومتسامحا في هذه الظروف^(٣) ، وعلى الرغم من موافقة رئيس الوزراء الأردني على رأى السفير البريطاني .

(1) وثائق الخارجية البريطانية :

- Confidential, from British Embassy, Khartoum, to F.O., Jan 13, 1962, No. 10061, p. 120.

(2) Ibid., Confidential, from British Embassy, Amman, to F.O., Dec 29, 1962, No. 1031/2, p. 119.

(3) Ibid., Vol. 12, Secret, from Amman to F.O., Sep 30, 1960, No. 806, pp. 470- 471.

إلا أن الملك حسين كان له رأى آخر ، فقد اعتقد أنه قد حقق انتصارا على عبد الناصر في هذه القضية ، ولذلك استمر في الهجوم عليه ، ففي خطاب ألقاه في بداية عام ١٩٦٢ م ، قال الملك حسين : « إن عبد الناصر هو الذى فرَّق العرب ، عن طريق تحريض بعض الأطراف ضد بعضها الآخر » ، وقال الحسين : « إنه فخور بمقاومته للطغیان ، ومحاربه للفساد والظلم اللذين أوقعهما عبد الناصر على سوريا ، وأنه قد حان اليوم الذى سيهب فيه الشعب المصرى لمعاينة الطغاة الذين يغامرون بأمواله وثرواته وتطلعات بلادهم »^(١) .

تعاون الأردن مع الغرب فى الموقف من الانفصال

كان ولا بد أن يتحرك الملك حسين على كافة المستويات العربية والأجنبية والقوى المحلية ، للمساندة فى إنجاح الانفصال ، حتى لا تقوم للوحدة قائمة مرة أخرى ، وذلك بحث تلك الأطراف على الاعتراف الفورى والسريع بالحكومة الانفصالية ، وكان الملك حسين قد تحدث مع جميع السفراء الموجودين فى بلاده ، ليحثهم على ضرورة اعتراف حكوماتهم بالوضع الجديد فى سوريا ، وأنه قد أظهر ابتهاجه باعتراف تركيا بالحكومة السورية الجديدة^(٢) ، ولكن لم تكتمل فرحة الملك حسين بالانفصال ، إلا بعد أن تعترف القوى الكبرى - وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا - بالحكومة الانفصالية ، لذلك كان تركيز الملك حسين على هاتين الدولتين ، حيث كان على اتصال دائم بسفيريها .

ففى أول اتصال بين السفارة البريطانية والملك حسين ، استدعى الملك السفير البريطانى ونظيره الأمريكى ، ليخبرهما بأمر الانقلاب، وأن الثوار قد سيطروا على

(1) Snow, Peter: Hussein «A Biography», (Barrie & Jenkins, London, 1st ed, 1972), p. 152,

(٢) وثائق الخارجية البريطانية :

- Records of Jordan, Vol. 12, Confidential, from Amman to F.O., Sep 30, 1961, No. 808, pp. 472- 743.

حلب ، وأنه يتوقع إعلان الحكومة الجديدة في تلك الليلة - ٢٨ سبتمبر (أيلول) - وحثهما على ضرورة إعطاء الثوار التأييد والمساندة^(١) ، ولكن الملك حسين أفهم من خلال لقاء جمعه وسكرتير أول السفارة البريطانية وسكرتير الملك الخاص ، أن الحكومة البريطانية ترى أن أى عمل متسرع بخصوص الاعتراف بالحكومة الجديدة من قبل بريطانيا ، سوف يكون صعبا بالنسبة لها^(٢) .

وعلى الرغم من هذه الإشارة المبدئية من قبل السفارة البريطانية ، إلا أن الملك حسين التقى بالسفير البريطاني في عمان وأخبره أنه يأمل أن تعترف حكومة جلالته الملكة بالحكومة السورية الجديدة في أسرع وقت ممكن^(٣) ، كما استدعى الملك السفير الأمريكي ماكومير ، وتحدث معه عن أهمية اعتراف الحكومة الأمريكية بالحكومة السورية الجديدة^(٤) ، وقد كانت حجة الملك حسين في ذلك هي أن الاعتراف بالحكومة الانفصالية هو أفضل السبل للحفاظ على الاستقرار ، وأن الاعتراف بها من جانب الدولتين الكبيرتين سيجعل عبد الناصر يفكر كثيرا قبل أن يتخذ أية خطوة من أجل استعادة الأوضاع بالقوة .

ولكن السفير البريطاني أفهم الملك أنه لا يتوقع اعترافا سريعا من حكومته بالحكومة السورية ، وطلب السفير من حكومته إعطاءه الصلاحية بإخبار الملك بأية خطوة تتخذها بشأن الاعتراف^(٥) .

(1) Ibid., Secret, from Amman to F.O., Sep 28, 1961, No. 786, p. 640.

(2) Ibid., from Amman to F.O., Sep 29, 1961, No. 789, pp. 463- 464.

(3) Ibid., Confidential, from Amman, to F.O., Sep 30, 1961, No. 808, pp. 472- 473.

(4) FRUS, Vol. XVII, Memorandum, from Rebert W. Komer the National Secuity Council Staff to the President's Special Assistant and Deputy Special Assistant for National Security Affairs, (Bundy and Rostow), Washington, Sep 30, 1961, p. 274.

(٥) وثائق الخارجية البريطانية :

- Records of Jordan, Vol. 12, Confidential, from Amman to F.O., Sep 30, 1961, No. 808, pp. 472- 473.

أما الإدارة الأمريكية ، فقد رأت أنه يجب عدم الإقدام على عمل شئ على المستوى الرسمي ، لأن عبد الناصر ربما يلجأ للوم كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ، «وإننا يجب أن نتجنب إتاحة هذه الفرصة له ، ويجب أن نتجنب أى اعتراف مبكر بالنظام الجديد»^(١) ، ولكن حتى لا تفقد الولايات المتحدة ميزة أولوية التعامل مع النظام الجديد في سوريا ، اقترحت إدارة شؤون الأمن القومي الأمريكى إبلاغ الحكومة الانفصالية - عن طريق دولة ثالثة ، ربما تكون الأردن أو تركيا - بأن الحكومة الأمريكية ليست في عدااء مع تلك الحكومة^(٢) .

وقد استمر الملك حسين في اتصالاته بسفيري الولايات المتحدة وبريطانيا ، وحثهما على ضرورة اعتراف بلديهما بالنظام السورى الجديد ، حيث التقى وماكومير وحثه مرة أخرى من أجل اعتراف حكومته بحكومة الانفصال ، وقال للسفير : إنه يفهم دائما أن حكومة الولايات المتحدة تؤيد مبادئ حق تقرير المصير ، وأن هذا النظام السورى المستقل قد أيدته الشعب السورى^(٣) .

وفي لقاء جمع بين سفيري البلدين وبين الملك حسين ، كرر الملك محاوراته السابقة معهما ، مؤكدا لهما أن لديه دلائل بأن السوريين غاضبون الآن ، لعدم اعتراف حكومتيهما بالوضع الجديد في سوريا^(٤) ، ويبدو أن السوريين لم يكونوا وحثهم الغاضبين من هذا الموقف ، حيث أظهر الملك حسين نفسه استياءه وانتقاده للموقفين البريطانى والأمريكى ، فحينما التقى الملك حسين وسكرتير أول السفارة البريطانية في ٤ أكتوبر (تشرين أول) عام ١٩٦١م أظهر له سخطة ، وانتقد بحدة موقف الحكومة

(1) FRUS, Op. Cit., p. 273.

(2) Ibid., p. 273.

(3) Ibid., Telegram from Embassy in Jordan to the Dept of State, Amman, Oct 4, 1961, p. 282.

(٤) وثائق الخارجية البريطانية :

- Records of Jordan, Vol. 12, from Amman to F.O., Oct 4, 1961, p. 483.

البريطانية^(١) ، كما التقى الملك حسين والسفير الأمريكي في عمّان ، وتحدث معه عن عدم رضائه بالموقف الأمريكي ، وعدم تحمسه تجاه الأحداث في سوريا^(٢) .

ونتيجة لاستياء الملك حسين من الموقفين الأمريكي والبريطاني ، نجد أن السفير البريطاني أرسل إلى حكومته ينصحها بضرورة الاعتراف بالحكومة السورية الجديدة ، بعد أن أفهمته حكومته بأنه من غير المحتمل أن يكون هناك قرار مبكر بالاعتراف بالحكومة السورية ، لأن الاعتراف في الظروف الحالية لن يكون له تأثير رادع على عبد الناصر^(٣) ، ولكن السفير عدّد بعض الأسباب من أجل حث حكومته على الاعتراف ، من بينها أن الاعتراف سيؤدي إلى تقليل الصراع في المنطقة ، كما سيؤدي إلى الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ، وأن هذه هي فرصتهم للتدخل من أجل إقرار الأمن والاستقرار في المنطقة ، وأن تدخلهم سيكون له فوائده بشأن تقليل نفوذ عبد الناصر وقوته في المنطقة ، وأن الاعتراف سيقوى مركز الملك حسين لأن وضعه صعب للغاية في بلاده ، وأنه يشعر أنه منعزل في بلده ، لأن هناك بعض الأردنيين الموالين لعبد الناصر ، ويعتبرونه بطل العروبة^(٤) .

وجدير بالذكر ، أن الملك حسين كان دائم الإلحاح على الدولتين للاعتراف بالنظام الجديد في سوريا ، وذلك لأهداف بعضها معلن وبعضها غير معلن . أما الأهداف المعلنة فإنه كان يرى أن الاعتراف سيؤدي إلى بناء الثقة داخل سوريا نفسها ، وأن ذلك سوف يساعد الحكومة السرية الجديدة^(٥) ، وأن اعتراف الدولتين أيضا سيكون له تأثيره على الدول الأخرى ، لأنه حينما التقى حسين وسفراء الدول الأخرى

(1) Ibid., from Amman to F.O., Oct 4, 1961, No. 831, p. 481.

(2) Ibid., from Amman to F.O., Sep 30, 1961, No. 808, p. 473.

(3) Ibid., from Amman to F.O., Oct 4, 1961, No. 1104, p. 480; from Amman to F.O., Oct 4, 1961, No. 831, p. 482.

(4) Ibid., pp. 481- 482.

(5) Ibid., p. 481.

أوضحوا له أن حكوماتهم سوف تتبع الموقف الأمريكي والبريطاني^(١)، أى أن الاعتراف سوف يشجع الدول الأخرى على الاعتراف ، لأن تلك الدول علقت اعترافاتها على الاعتراف الأمريكي والبريطاني .

أما الهدف غير المعلن ، فهو كما ذكرت سابقا أن هذا الاعتراف سيكون مانعا أو رادعا أمام أية محاولة من قبل مصر لاستعادة الوضع في سوريا بالقوة .

هذا عن محاولة الأردن الحصول للانفصاليين على اعتراف حكومتى الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما من الحكومات الأخرى ، وقد جرى تنسيق من نوع آخر بين الملك حسين وبين سفيرى الولايات المتحدة وبريطانيا ، ولكن عن طريق بعض النصائح التى قدمها سفيرا البلدين للملك حسين ، حتى لا يتورط في أمور قد تزيد الوضع سوءا في المنطقة ، ففى أول لقاء لهما بالملك ، أشارا عليه بأن يفكر جيدا قبل اتخاذ أية خطوات بشأن التدخل في سوريا ، وأن يدع السوريين يرتبون شئونهم الداخلية^(٢) ، كما طلب السفير البريطاني من حكومته أن تتعاون مع نظيرتها الأمريكية في إقناع الملك حسين بعدم التدخل في الشؤون السورية ، فذكر أنه يجب أن يكون هناك تدخل على مستوى أعلى عن طريق إرسال رسائل رسائل شخصية إلى الملك من قبل رئيس الوزراء البريطاني والرئيس الأمريكي^(٣) .

وحينما بدأ الملك حسين في تحريك قواته تجاه الحدود السورية ، التقى به السفير الأمريكي - بناءً على تعليمات حكومته - وحذره بلهجة حازمة من التدخل في سوريا ، موضحا له أن هذه التدخلات من شأنها أن تجعل الحكومة الأمريكية تعيد النظر في سياستها تجاه الأردن ، إذا تصرف الملك بخلاف هذه النصيحة ، وأشار السفير في ذلك إلى المعونة التى تتسلمها الأردن من الولايات المتحدة ، كما أفهمه أنه يجب أن يستشير أصدقاءه قبل اتخاذ أية إجراءات^(٤) .

(1) Ibid., Confidential, from Amman, to F.O., Oct 4, 1961, No. 833. p. 483.

(2) Snow: Op. Cit., p. 151.

(٣) وثائق الخارجية البريطانية :

- Records of Jordan, Vol. 12, from Amman to F.O., Sep 29, 1961, No. 801, p. 466.

(4) Ibid., p. 465.

وفي لقاء آخر ، جدد السفير تحذيره للملك بشأن التدخل في سوريا ، موضحا له أن أية صدامات عسكرية ستترتب عليها عواقب وخيمة ، وإزاء هذه التحذيرات الأمريكية تعهد الملك بأن يكون على اتصال دائم بالسفير الأمريكي^(١) ، ونتيجة لهذا التعهد ، ولشعور الملك بالخطر من جانب عبد الناصر ، طلب حسين التأييد والعون من بريطانيا ، حيث طلب منها التحرك لمساعدة أصدقائها في الشرق الأوسط^(٢) .

ومما سبق يتضح أن الحكومة الأردنية قد وضعت نصب عينها ضرورة الحصول على اعتراف بريطانيا والولايات المتحدة بالنظام الجديد في سوريا ، حتى تنحو الدول الأخرى نفس المنحنى ، ومع تزايد الإلحاح الأردني ، وأيضا نتيجة لوجود مصالح للدولتين في المنطقة ، وحتى لا يكون الاتحاد السوفيتي هو الأسبق في الاعتراف ، كانت الدولتان قد أعلنت اعترافهما بالنظام الجديد في غضون شهر أكتوبر (تشرين أول) عام ١٩٦١ م ، وقد تبعتهما العديد من الدول ، فوصل عدد الدول التي اعترفت بالانفصال حتى ٢٦ أكتوبر (تشرين أول) حوالي ٥٩ دولة^(٣) .

التقارب الأردني / السعودي ضد ج.ع.م.

لم تكثف المملكة الأردنية بما قامت به من محاولات مع القوى الغربية من أجل مساندة الانفصال ، بل اتجهت للتعاون مع دولة عربية كبرى لها ثقلها في الوطن العربي ، لما تمثله من مركز ديني ومالي ، وهي المملكة العربية السعودية ، وعلى الرغم من وجود عداء تقليدي آنذاك بين الأسرتين الهاشمية والسعودية ، إلا أن تلاقي المصالح وكرهية النفوذ المصري قد جمع بين الأسرتين ، لدرء المخاطر عن مملكتيهما ، وقد أخذ التقارب السعودي / الأردني - على حساب الجانب المصري - في التصاعد بدءا من عام ١٩٥٨ م ، وتحديدًا عقب الثورة العراقية ، وفي عام ١٩٦٠ م شهدت تلك العلاقات تقاربا واضحا ، حيث قام الملك حسين بزيارة إلى المملكة السعودية ، صحبه فيها

(1) Ibid., from Amman, to F.O., Sep 30, 1961, No. 808, p. 473.

(2) Ibid., from Cairo, to F.O., Des 9, 1961, No. 1194, p. 486.

(٣) بوداغوفا ، مرجع سابق ، ص ١٦٨ .

رئيس الوزراء الأردني ، ورئيس الديوان الملكي وعمه الشريف ناصر ، ودارت مباحثات بين الملكين فيما بين ٨ - ١٠ فبراير (شباط) ، وكان محور المباحثات حول حق الشعب الفلسطيني في أرضه ، ومساندة كفاح شعب الجزائر ، وكذلك التأكيد على تعاون البلدين في كافة المجالات^(١) .

وفيما يخص علاقة البلدين بمصر وعبد الناصر ، فقد أوضح رئيس وزراء الأردن (هزاع المحالي) للسفير البريطاني في عمان أن الملكين أكدا على معارضتهما للشيوعية ، وتباحثا فيما يمكن عمله من أجل أخذ الحيطة من عبد الناصر ، وجعله يقف في المعسكر المعادي للشيوعية^(٢) .

وفيما يخص موقف الدولتين من الوحدة ، فقد ثارت حولها الشبهات في الاشتراك سويا في مساندة الانقلابيين ، خاصة وأن قضية الشيك الذي قيل إن الملك سعود قد أعطاه لعبد الحميد السراج للقضاء على عبد الناصر كانت ماثلة في الأذهان، حيث تردد أن الملك سعود قد دفع مبالغ هائلة من المال لبعض السياسيين السوريين وبعض القوات الصحراوية لتقويض الوحدة في سوريا^(٣) ، وأنه في هذه المرة لم يتصل مباشرة بالانقلابيين ، وإنما دفع المال الملك حسين ليقوم هو بدوره بتسليمه للانقلابيين، لكي يخلى الملك سعود نفسه من أية مسئولية^(٤) ، ويذكر البعض أن تلك المبالغ وصلت إلى سبعة ملايين ، وقيل اثنتا عشر مليوناً من الجنيهات الإسترلينية^(٥) .

ومهما يكن من أمر في صحة هذه المعلومات من عدمها ، فالثابت أن هناك اتفاقاً غير معلن بين سعود وحسين ، من أجل تقليص النفوذ المصري ، والقضاء على الظاهرة الناصرية ، والتي كانت تمثل القومية العربية ، والتي انتشرت بين الشعوب العربية ،

(١) وثائق الخارجية البريطانية :

- Records of Jordan, Vol. 12, from Amman to F.O., Feb 11, 1960, p. 151.

(2) Ibid., p. 152.

(٣) محمد حسنين هيكل ، عبد الناصر والعالم ، (دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٢م) ، ص ٢٨١ .

(٤) محمد حسنين هيكل ، ما الذي جرى في سوريا ، ص ص ١٢٧ - ١٢٨ .

(٥) هيكل ، عبد الناصر والعالم ، ص ٢٨١ .

والثابت أيضا أن الدولتين سارعتا بالاعتراف بالحكومة الانفصالية عقب إعلانها ، مما جعل البعض يذكر أن ذلك الاعتراف خلق وضعاً معقداً لعبد الناصر بالنسبة لمعالجة الموقف في سوريا^(١) ، مما جعله يشن حملة شعواء على الملكين مع نهاية عام ١٩٦١ م ، واصفاً إياهما بأنهما « عميلاً الإمبريالية الرجعية »^(٢) ، مما زاد من تماسك الملكين حتى بعد أن خفت حدة الأزمة الانفصالية ، ففي أغسطس (آب) عام ١٩٦٢ م اجتمع الملكان - سعود وحسين - في الطائف فيما بين ٢٧ - ٢٩ أغسطس (آب) ، وبعد انتهاء المباحثات أصدرتا بياناً مشتركاً ، ومما جاء فيه التأكيد على الحقوق المقدسة للعرب في فلسطين ، والعمل المشترك من أجل استعادة هذه الحقوق مهما تكلف ذلك من أموال ومخاطر ، وكذلك إعلان الوحدة العسكرية التامة بين جيشي البلدين وإنشاء قيادة عسكرية مشتركة فوراً في المملكتين ، بالإضافة إلى التعاون في كافة المجالات ، والتعاون في السياسة الخارجية ، مع ضرورة تسوية مشاكل الحدود بينهما ، كما عقدت الدولتان اتفاقاً اقتصادياً في ٣٠ أكتوبر (تشرين أول) عام ١٩٦٢ م^(٣) .

ولم تكتفِ الدولتان بذلك ، بل سعياً لضم عدد من الدول العربية لهذا الاتفاق ، حيث دعا البيان المشترك الدول العربية الأخرى للدخول في هذا الاتفاق ، وقد صدرت بعض البيانات التي تعلن أن سوريا في طريقها للانضمام لهذا الاتفاق ، بحجة أنه سيكون بديلاً لجامعة الدول العربية ، التي فشلت - في رأيهم - في تحقيق آمال العرب ، وقد علل البعض هذا التقارب بأن له عوامله ، ومنها التقارب الجغرافي ، بالإضافة إلى العداء للناصرية^(٤) .

وقد استمر التعاون الأردني / السعودي ضد ج.ع.م. حتى شهدت الأمة العربية حدثاً جديداً ، وهو الثورة اليمنية التي نشبت عام ١٩٦٢ م ، والتي قسمت العرب

(١) صلاح نصر ، عبد الناصر وتجربة الوحدة ، (د.ت.) ، ص ٢٦١ .

(٢) صلاح نصر ، مذكرات ، ج٢ ، ص ٣٠٧ .

(3) Records of Jordan, Vol. 13, Joint Saudi- Jordanian Statement, Amman, Aug 29, 1962, pp. 177- 178; 185- 188.

(٤) الأهرام ، الأربعاء ١٢ سبتمبر ١٩٦٢ م ، ص ١ .

معسكرين ، أحدهما مؤيد للثورة بزعامة مصر ، والآخر مؤيد للإمامة بزعامة المملكة العربية السعودية ومعها المملكة الأردنية .

كما شهدت العلاقة بين البلدين تقارباً أشد داخل أروقة الجامعة العربية ، في العديد من القضايا التي طُرحت للمناقشة داخلها ، وقد ذُكر أن هناك مساعياً أردنية / سعودية لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، ونقل مقرها من القاهرة إلى أي بلد عربي آخر^(١) .

وبخصوص الشكوى التي قدمتها سوريا ضد ج.ع.م. متهمه إياها بالتدخل في شئونها الداخلية ، وإثارة القلق والتوتر عن طريق التفجيرات التي يقوم بها بعض الناصريين ، يذكر البعض أن تعاوناً أردنياً / سعودياً قد تم في مؤتمر (شتورا) ضد مصر ، لتدمير هيبة عبد الناصر ، وإضعاف زعامته في العالم العربي ، ولذلك رأى عبد الناصر أن الفرصة غير مواتية لدخول المعركة ، فأمر بعودة الوفد المصرى إلى القاهرة^(٢) .

ولم تكن هذه القضية هي الوحيدة في هذه الفترة التي اجتمع عليها الملكان - بالإضافة إلى سوريا - ضد عبد الناصر ، بل كانت هناك قضية أخرى أقل سخونة ، وهي قضية تجديد رئاسة عبد الخالق حسونة كأمين عام للجامعة العربية ، حيث اعترض مندوبو الأردن وسوريا والسعودية على التجديد له ، واقترح البعض أن يكون مدة التجديد كل سنتين بدلا من خمس سنوات ، ولكن حسونة رفض ذلك^(٣) ، ومن البديهي أن يكون السبب الرئيسي في هذه المعارضة هو أن عبد الخالق حسونة هو

(١) الأهرام ، الجمعة ٩ فبراير ١٩٦٢م ، ص ١ .

(٢) صلاح نصر ، مذكرات ، ج٢ ، ص ٢٦٠ ، وللنفاصيل عن مؤتمر شتورا ، يُنظر : أحمد حمروش ، قصة ثورة يوليو ، ج٣ ، ص ص ١٠٨ - ١١٧ .

(٣) وثائق الخارجية البريطانية :

مرشح ج.ع.م. ، وأن الإطاحة به - في رأيهم - إضعاف لمركز مصر ، وضربة قوية لعبد الناصر ، ولكن سرعان ما تدخلت بعض الأطراف العربية التي رأت أن في ذلك تثبيتاً للجامعة ، خاصة وأن مصر كانت منذ مؤتمر شتورا تهدد بالانسحاب من الجامعة ، فقرر الأعضاء في ١٥ سبتمبر (أيلول) تجديد مدة حسونة خمس سنوات أخرى^(١).

هكذا تحرك الملك حسين في قضية الانفصال بالتعاون مع المملكة العربية السعودية ، ذلك التحرك الذي كان مهماً للمملكتين لحماية الانفصاليين من جهة ، وللحفاظ على مملكتيهما من النفوذ المصري - الناصري - من جهة ثانية ، وقد تحقق لهما ما أرادوا لفترة من الزمن .

استمرار التدخل الأردني في سوريا حتى بعد تثبيت الانفصال

هل توقف الملك حسين عن التدخل في الشؤون السورية عقب الانفصال ؟ ، أم أنه استمر في أعماله في سوريا ، بدعوى أن لعبد الناصر طموحاته التي يريد تحقيقها في سوريا ، عن طريق عودتها إلى طريق الوحدة مرة أخرى ؟

من الواضح أن الملك حسين كانت له أطماعه التي لا تقل عن أهداف عبد الناصر في سوريا ، بل تزيد عنها ، فكانت أهداف عبد الناصر وحدوية من أجل تحقيق الوحدة العربية المنشودة ، أما الملك حسين فكانت له أهداف (هاشمية) ، وهي محاولة إحياء مشروع أجداده بشأن (سوريا الكبرى) ، ولذلك فإن حسينا ظل على سياسته بشأن سوريا ، وهي التدخل في الشؤون السورية ، ومنها ما حدث إبان أزمة مارس (آذار) عام ١٩٦٢م في سوريا ، حيث قام النحلاوي وبعض أعوانه بحركة انقلابية ، سجنوا خلالها عددا من الوزراء وعددا كبيرا من النواب ، كما احتجزوا رئيس الجمهورية ناظم القدسي ، وأجبروه على تقديم استقالته ، حيث استلم اللواء عبد الكريم زهر الدين مقاليد الأمور في البلاد ، ثم قام انقلاب مضاد لهذا الانقلاب في ٣١ مارس (آذار) عام ١٩٦٢م ، بدا من خلاله : أن مصر كانت تسانده ، وقد تم تسوية الأمور

(١) الأهرام ، الأحد ١٦ سبتمبر ١٩٦٢ ، ص ١ .

في أبريل (نيسان) عام ١٩٦٢م حيث اجتمع أربعون سياسياً سورياً للاتفاق على تشكيل حكومة وطنية ، تقرر بعدها عودة ناظم القدسي إلى رئاسة الجمهورية ، وقد عاد بالفعل في ١٢ أبريل (نيسان) عام ١٩٦٢م، ثم تولى بشير العظمة رئاسة الوزراء^(١) .

أما عن موقف الملك حسين من هذه الأزمة ، فيذكر البعض أن الملك حسين كانت له تدخلاته في سوريا حتى قبل وقوع هذه الأزمة ، وأن الحكومة السورية كانت قد ألقت القبض في فبراير (شباط) عام ١٩٦٢م على بعض العملاء الأردنيين ، وبجوزهم بعض المبالغ التي كانت ستستخدم في الرشوة لإحداث بعض التغييرات في تركيبة الحكومة السورية ، لتكون أكثر ميلاً وموالية للأردن^(٢) .

أى أن الأردن كانت تعمل على زعزعة الاستقرار في سوريا ، حتى تستطيع التدخل في شئونها كما يروق لها ، وحينما وقعت أحداث ٢٨ مارس (آذار) أخطر الملك حسين السفير البريطاني بأن لديه دلائل على أن هذه الأحداث استغلت لاسترجاع الموالين لعبد الناصر ، وأن سياسة الحكومة الأردنية الثابتة هي أن للشعب السوري وحده اختيار حكومته بحرية ، واختيار السياسة التي يريدها ، بما في ذلك الوحدة مع مصر إذا كانوا هم يريدون ذلك ، وأفهمه - الملك - أنه لن يسمح لعبد الناصر بالتمكين لنفسه مرة أخرى في سوريا بالمكائد ، وأنه من الضروري أن تتحرك الأردن بسرعة شديدة لمنع مثل هذه المؤامرات ، كما ذكر رئيس وزراء الأردن للسفير البريطاني في عمان أنه يأمل في تحذير عبد الناصر ، من أن الأردن لن تسمح له بفرض حكمه على سوريا^(٣) ، وفي لقاء آخر بين السفير ورئيس وزراء الأردن ، أخبره الأخير أنه في حالة نجاح المجموعة الموالية لعبد الناصر في الجيش السوري في السيطرة على سوريا ، فإن الأردن سوف تتدخل لإزاحتهم ، وأنه في حالة تدخل الجيش الأردني ، فإنه سوف يعيد البرلمان الشرعي المنتخب والحكومة الشرعية ثم يعود إلى الأردن مرة أخرى^(٤) .

(١) يُنظر ، راشد كيلائن ، مرجع سابق ، ص ص ١٨١ - ١٨٢ .

(2) Records of Jordan, Vol. 13, Secret, British Embassy, Washington, to F.O., Feb 7, 1962, No. 10650/2/62, p. 9.

(3) Ibid., Secret, from Amman to F.O., Apr 1, 1962, No. 341, pp. 137-138.

(4) Ibid., Secret, from Amman to F.O., Apr 1, 1962, No. 341, pp. 137-138.

وقد أوضح الملك حسين للسفارة السورية في عمّان أن الأردن سوف تساعد على حفظ الأمن واستقلال سوريا ، وأن أى هجوم على سوريا سوف يُعتبر هجوماً على الأردن ، وهذا هو واجب الأردن^(١) ، وقد وصل الأمر بالحكومة الأردنية أن حذرت السوريين - بطريق غير مباشر - عن طريق السفير السوري بعمّان زهير الدالاتي من عودة الوحدة المصرية / السورية ، وطالبتهم بمعارضة عودة عبد الناصر إلى سوريا مرة أخرى ، وأنهم - أى السوريين - إن سمحوا بعودة الوحدة ، فسيكون هذا نوعاً من الغيباء^(٢) .

وإزاء هذه التدخلات الأردنية في سوريا ، عاود سفيراً الولايات المتحدة وبريطانيا مرة أخرى تحذيراهما للحكومة الأردنية ، بعدم التدخل بشكل أو بآخر في الشأن السوري ، ففي لقاء بين السفير الأمريكي بعمّان ورئيس وزراء الأردن (وصفي التل) في ٩ إبريل (نيسان) عام ١٩٦٢م ، حذره من عاقبة تدخل الأردن في سوريا ، وأنه لن يكون له عذر في المستقبل إذا تم التعامل معه بشيء من التجاهل من قبل حكومة الولايات المتحدة في حالة تدخله في سوريا^(٣) .

كما التقى السفير البريطاني برئيس الوزراء وحذره من أن التدخل الأردني في سوريا سوف يجبر حكومة جلالة الملكة على إعادة النظر في علاقتها الحالية بالحكومة الأردنية^(٤) .

ويبدو أن تحذيرات سفيرى الولايات المتحدة وبريطانيا للحكومة الأردنية يعود في المقام الأول إلى خشيتهما من تردى وتدهور الأوضاع في المنطقة ، وأن الأمر قد يصل إلى حد الصدام بين الأردن وبين ج.ع.م. (مصر) ، بل قد يتسع الأمر

(1) Ibid., from Amman to F.O., Apr 15, 1962, No. 373, p. 149.

(2) Ibid., Confidential, from Amman to F.O., Apr 3, 1962, No. 365, p. 144.

(3) Ibid., Confidential, from Amman to F.O., Apr 13, 1962, No. 1037/62, p. 154.

(4) Ibid., Secret, from Amman to F.O., Apr 2, 1962, No. 352, pp. 142-143.

وتتدخل إسرائيل، وهنا ستجد الدول الكبرى نفسها قد تورطت في حرب كبرى ستشمل معظم المنطقة، ولذلك جاء التدخل من جانب السفيرين مبكرا حتى يتم تسوية الأمور سلميا .

ومهما يكن من أمر ، فإن الذرائع والحجج التي كانت تتعلل بها الأردن للتدخل في الشأن السوري ، وهي المحاولات المصرية لاستعادة الوحدة بالقوة ، قد تلاشت مع قيام ثورة البعث في سوريا في مارس (آذار) عام ١٩٦٣م ، تلك الثورة التي أحدثت تقاربا في العلاقات المصرية / السورية ، مما أدى في المقابل إلى تدهور مركز الملك حسين في سوريا مرة أخرى ، حتى أن البعض وصف حالة الأردن بعد هذه الثورة «بأن الدائرة قد أغلقت حول الأردن مرة أخرى»^(١) ، أي أن الأردن قد أصبحت في عزلة مرة أخرى ، خاصة بعد أن دارت المفاوضات الثلاثية (المصرية/ السورية/ العراقية) من أجل قيام الوحدة الثلاثية^(٢) .

وعلى أية حال ، فإن العلاقات المصرية/ الأردنية نفسها قد بدأت في التحسن التدريجي مرة أخرى ، عقب لقاء هيكل بالملك حسين في باريس في سبتمبر (أيلول) عام ١٩٦٣م ، حيث كانت هناك مشكلة كبرى قد جمعت بين الدولتين ، وهي مشكلة محاولة إسرائيل تحويل مجرى نهر الأردن ، تلك المشكلة التي وحدت الأهداف العربية مرة أخرى ، وأعدت تحسن العلاقات المصرية / الأردنية ، حتى إن السفير

(3) Dan: Op. Cit., p. 128.

(*) كانت هناك محاولة لإقامة اتحاد فيدرالى يضم مصر وسوريا والعراق ، جرت مباحثاته في الفترة من مارس (آذار) إلى أبريل (نيسان) عام ١٩٦٣م ، وقد عُقدت ثلاث جولات من المحادثات وانتهت بالفشل بعد أن اتضح للقيادة المصرية أن سوريا والعراق ليستا جادتين في مسألة الاتحاد الفيدرالى ، وأن القصد منه كان التخلص من الخصوم السياسيين .

يُنظر : د. جاد محمد طه ، الوحدة العربية « المحاولات والإنجازات » ، (مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، دولة الإمارات العربية ، أغسطس ٢٠٠٢م) ، ص ٨٨ ، وللتفاصيل عن هذه المباحثات ، يُنظر : د.عبد الحميد عبد الجليل شلبي ، مرجع سابق ، ص ٥٣٤ - ٥٥٢ .

البريطاني في القاهرة ذكر أنه بسبب هذه المشكلة « فإن الدعاية المصرية سوف ترسم - بلا شك - صورة طيبة للملك حسين في مقابل الموقف الإسرائيلي »^(١).

تقويم

من خلال دراستنا لموضوع :

« موقف المملكة الأردنية من انفصال الجمهورية العربية المتحدة ١٩٦١ م »

يتضح أن الموقف الأردني من هذه القضية قد تأثر بعوامل مختلفة ، لا يمكن إنكارها أو تجاهلها ، ومن بين هذه العوامل الأطماع الأردنية نفسها في سوريا ، ومحاولة إزاحة النفوذ المصري (الناصري) من سوريا ، حتى تستطيع الأردن أن تحل محل مصر هناك ، ولا يستطيع أحد إنكار ما كان للأردن من أطماع في سوريا من خلال مشروع سوريا الكبرى .

أما العامل الثاني الذي تأثر به الموقف الأردني فهو التوتر في العلاقات المصرية / الأردنية ، وخاصة بعد قيام الثورة العراقية في يوليو (تموز) عام ١٩٥٨ م ، حيث سيطر على فكر الملك حسين أن مصر كانت ضالعة في تلك الثورة ، بهدف القضاء على الاتحاد الهاشمي (العربي) ، الذي جمع الأسرتين الهاشميتين في الأردن والعراق ، ولم يفتأ الملك حسين يذكر أن عبد الناصر كان يغار من التحالف الأردني / العراقي ، معتبرا أن هذا التحالف كان يهدد أطماع عبد الناصر في المنطقة^(٢) ، أى أن تدخل مصر في الثورة العراقية كان دافعا لحسين على تقويض الوحدة المصرية / السورية ، لأن تقويض الوحدة - كما ذكرت - كان أشد المناطق ألما بالنسبة لعبد الناصر ، ولذا فإن الملك حسين أخذ يتحجج الفرص حتى قام الانفصال ، فسعى إلى تثبيته وتقويته بشتى الوسائل ، حتى لا تضيق الفرصة ، ويستعيد عبد الناصر مركزه مرة أخرى في سوريا .

وثمة ملاحظة ، وهي أن الملك حسين لم يتحرك في هذا الاتجاه فقط ، بل إنه سعى لضرب مصر (عبد الناصر) في مواقع أخرى كانت تم السياسة المصرية ، فالجدير

(1) Records of Jordan, Vol. 13, Confidential, from British Embassy, Cairo, to F.O., Des 19, 1963, No. 1074, p. 747.

(2) Ibid., p. 125.

بالذكر أن الثورة المصرية حينما قامت - وكما ذكر عبد الناصر في كتابه فلسفة الثورة - كانت تعمل على توطيد علاقاتها بدوائر ثلاث هي الدائرة الإسلامية ، والدائرة العربية ، والدائرة الإفريقية ، وربما أن الأردن قد تعاونت على ضرب مصر - أو قل استطاعت أن تسبب لها ألماً - في الدائرة العربية ، بمساندتها للانفصال ، فلا بأس من أن تسعى لإزعاجها في موضع آخر وهو الدائرة الإفريقية ، حيث قام الملك حسين بإرسال بعثة أردنية إلى بعض الدول الإفريقية برئاسة (أحمد الطراونة) رئيس الديوان الملكي ، وكان هدف الرحلة - كما ذكر آنذاك - هو مد هذه الدول بنسخ من القرآن الكريم ، وبرامج إذاعية وتعليمية مترجمة ، وكتب مدرسية ومدرسين ، وفتح المؤسسات التعليمية الأردنية للأفارقة^(١) .

وجدير بالذكر أن الأردن ذات الإمكانيات الاقتصادية الفقيرة لم تكن تستطيع أن تقوم بهذه المساعدة إلا بمساندة الدول الغربية ، التي كانت تشجعه على هذه الخطوة ، وذلك لأن الغرب كان يدرك أن مصر تسعى سعياً حثيثاً لمساعدة الدول الإفريقية بكل ما أوتيت من إمكانيات ، وأن الأردن بما له من عقلية غربية يستطيع - في رأيهم - إحداث تغيير طيب في تلك البلدان^(٢) ، وهذا التغيير المنشود سيكون بالطبع الموالاة لتلك الدول .

فتلك الأحداث - في رأيي - تدلل على أن الهدف الأكبر من وراء مساندة الأردن للحركة الانفصالية ، هو إزعاج مصر ، ومطاردة النفوذ المصري في مختلف الميادين ، سواء كانت عربية أم إفريقية .

وهناك ملاحظة جديرة بالاهتمام ، وهي أن مساندة الأردن للانفصال قد تلاقت مع المصالح الغربية التي أسعدها ذلك ، لأن الوحدة العربية. بأى شكل من أشكالها تُعتبر خطراً وتحدياً لدولة إسرائيل ، ربيبة الدول الغربية ، ففي مذكرة من السكرتير التنفيذي لوزارة الخارجية الأمريكية باتل Battle إلى مساعد الرئيس الخاص لشؤون الأمن القومي، فيما يخص سياسة الولايات المتحدة والغرب تجاه سوريا وكذلك ج.ع.م.

(1) Ibid., Vol. 12, Confidential, from Amman to F.O., Feb 24, 1961, p. 417.

(2) Ibid., pr 14, 1961, p. 418.

(مصر) ، لخص تلك السياسة بأنه يجب أن تُعامل الحكومة السورية الجديدة بشيء من الكياسة ، وأن على الغرب إظهار تعاطفه لاحتياجات سوريا السياسية والاقتصادية ، ويجب تجنب الضغوط الغربية على سوريا ، والتدخل في شئونها الداخلية ، وذهب إلى حد القول بضرورة حث الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل بأن تعامل سوريا برفق ولين kid gloves^(١) ، وبالطبع فإن إسرائيل كانت أشد خوفاً من وجود ج.ع.م. حيث اعتبرت الوجود المصري في سوريا بمثابة تطويق لإسرائيل ، وخطوة تمهيدية للانقضاض عليها^(٢) .

ويعمل القول : أن الوحدة العربية بأي شكل من أشكالها كانت - ولا زالت - هدفاً للشعوب العربية ، ولكن للأسف وجد من يعمل ضد هذه الوحدة ، إما لمصالح وأهواء شخصية ، وإما لمصالح أعداء الأمة ، وعلى وجه الإجمال : فإن في وحدتنا عزتنا ، وفي تفرقنا انكسارنا .

(1) FRUS, Vol. XVII, Memorandum, from the Dept of State, Executive Secretary, Battle, to the President's Special Assistant for National Secretary Affairs, Bundy, Washington, Nov 16, 1961, pp. 331- 338.

(٢) للتفاصيل عن موقف إسرائيل من قيام ج.ع.م. ، يُنظر : د. عبد الحميد عبد الجليل شلي ، موقف إسرائيل من قيام ج.ع.م. ، (مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، مجلد ٥٧ ، العدد ٤ ، أكتوبر

قائمة المصادر والمراجع

- ١ - وزارة الإرشاد القومي «مصلحة الاستعلامات» ، مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، (القسم الثالث ، فبراير ١٩٦٠م - ١٩٦٢م) .
- ٢ - د. يوسف خوري (إعداد) ، مشاريع الوحدة العربية ١٩١٣ - ١٩٨٧م «وثائق» ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، يوليو ١٩٨٨م) .

ثانيا : وثائق أجنبية

- 1- Foreign Relations of the U.S., Vol. XVII, 1961- 1963.
- 2- Priestland, Jane (ed): Records of Jordan 1919- 1965, Vol. 11, 12, 13, (Archive ed, 1996).

ثالثا : مذكرات

- ١ - اللواء/ أحمد غميض : سوريا من الوحدة إلى التصحيح « شهادات ونظرات » ١٩٥٨ - ١٩٧٠م ، (دار التوحيدى ، حمص ، سوريا ، ط١ ، ١٩٩٩م) .
- ٢ - أسعد الكوراني : ذكريات وخواطر مما رأيت وسمعت وفعلت ، (رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ، ط١ ، يناير ، ٢٠٠٠م) .
- ٣ - أكرم الحوراني: مذكرات أكرم الحوراني ، ج٤ ، (مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٠م) .
- ٤ - راشد كيلاني : مذكرات راشد كيلاني عسكريا ودبلوماسيا ، (منشورات دار مجلة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٠م) .
- ٥ - صلاح نصر : مذكرات نصر ، ج٢ «الانطلاق» ، (دار الخيال ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٩م) .

رابعا : مراجع وبحوث عربية

- ١ - أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، ج٣ « عبد الناصر والعرب » ، (مكتبة مدبولي ، ط٢ ، د.ت.) .
- ٢ - د. جاد طه : الوحدة العربية « المحاولات والإنجازات » ، (مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، دولة الإمارات العربية ، أغسطس ٢٠٠٢م) .

- ٣ - د. سامى عصاصة : أسرار الانفصال « مصر وسوريا » ، (مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر ، ط ١ ، يناير ١٩٨٩ م) .
- ٤ - صلاح نصر : عبد الناصر وتجربة الوحدة ، (د.ت) .
- ٥ - د. عبد الحميد عبد الجليل شلبي : العلاقات السياسية بين مصر والعراق ١٩٥١ - ١٩٦٣ م ، (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، رقم ١٩٠ ، ٢٠٠٠ م) .
- ٦ - د. عبد الحميد عبد الجليل شلبي : موقف إسرائيل من قيام الجمهورية العربية المتحدة ، (مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، مج ٥٧ ، عدد ٤ ، أكتوبر ١٩٩٧ م) .
- ٧ - د. عبد الحميد محمد الموانى : مصر في جامعة الدول العربية « دراسة في دور الدولة الأكبر في التنظيمات الإقليمية ١٩٤٥ م - ١٩٧٠ م » (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣ م) .
- ٨ - محمد حسنين هيكل : ما الذى جرى في سوريا ، (سلسلة كتب قومية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، د.ت.) .
- ٩ - محمد حسنين هيكل : عبد الناصر والعالم ، (دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٢ م) .
- ١٠ - محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان « حرب الثلاثين سنة » ، ج ١ ، (مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٨ م) .
- ١١ - محمد فرج : النضال الشعبى في سوريا وقصة الانقلابات ، (كتب قومية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، د.ت.) .
- ١٢ - ممدوح رضا : سوريا قبل حكم الأسد « مذكرات في السياسة العربية » ، (دار العروبة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م) .

خامسا : مراجع مترجمة

- ١ - بيار بوداغونا : الصراع في سوريا « لتدعيم الاستقلال الوطنى » ١٩٤٥ - ١٩٦٦ م ، ترجمة د. ماجد علاء الدين ، د. أنيس المتنى ، (دار المعرفة ، دمشق ، سوريا ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م) .
- ٢ - جورج أكيرك : السياسة العربية المعاصرة « ترجمة عبد الواحد الإمبابي ، محمد الخولى » ، (سلسلة كتب سياسية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، د.ت.) .
- ٣ - مالكولم كير : عبد الناصر والحرب العربية الباردة ١٩٥٨ - ١٩٧٠ م ، ترجمة د. عبد الرؤوف أحمد عمرو ، (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، العدد ٩٦ ، ١٩٩٧ م) .

سادسا : مراجع أجنبية

- 1- Adhid, Isam Dawisha: The U.A.R. and the Arab East 1958- 1963 «A Foreign Policy Analysis», Ph.D. Un of London, Dept of International Relations, London School of Economic, July 1974.
- 2- Dan, Uriel: King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism «Jordan 1955- 1957», (Oxford Un Press, 1989).
- 3- Vevo, Joseph & Ilan Pappé: Jordan in the M.E. «The Making of Pivotal State 1948- 1988», (Frank Cass, England, 1st ed, 1994).
- 4- Snow, Peter: Hussein «A Biography», (Barrie & Jenkins, London, 1st ed, 1972).

سابعا : دوريات

- الأهرام : سبتمبر ، أكتوبر ١٩٦١ م .
فبراير ، سبتمبر ١٩٦٢ م .

* * *